



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

مملكة نيبال

من أجل

برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية

المحتويات

iv	معادلات العملة
iv	الموازن والمقاييس
v	خريطة منطقة البرنامج
vi	موجز التمويل
vii	موجز البرنامج
1	الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق
1	ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي
2	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة
3	جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع نيبال
5	الجزء الثاني - البرنامج
5	ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة
5	باء - أهداف البرنامج ونطاقه
6	جيم - عناصر البرنامج
10	دال - التكاليف والتمويل
13	هاء - التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها
13	واو - التنظيم والإدارة
14	زاي - المبررات الاقتصادية
15	حاء - المخاطر
15	طاء - الأثر البيئي
15	ياء - السمات الابتكارية
16	الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني
16	الجزء الرابع - التوصية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية المساعدة المالية المتفاوض بشأنها





الذيول

الصفحة

1	البيانات القطرية	الذيول الأول:
2	التمويل السابق للصندوق في مملكة نيبال	الذيول الثاني:
3	الإطار المنطقي	الذيول الثالث:
7	التكلفة والتمويل	الذيول الرابع:
8	ترتيبات ومسؤوليات التنفيذ	الذيول الخامس:
11	الهيكل التنظيمي للبرنامج	الذيول السادس:
13	التحليل الاقتصادي والمالي	الذيول السابع:
14	وضع حالة الصراع	الذيول الثامن:

معادلات العملة

روبية نيبالية	=	وحدة العملة
74.0 روبية نيبالية	=	1.00 دولار أمريكي
0.01351 دولار أمريكي	=	1.00 روبية نيبالية

الموازين والمقاييس

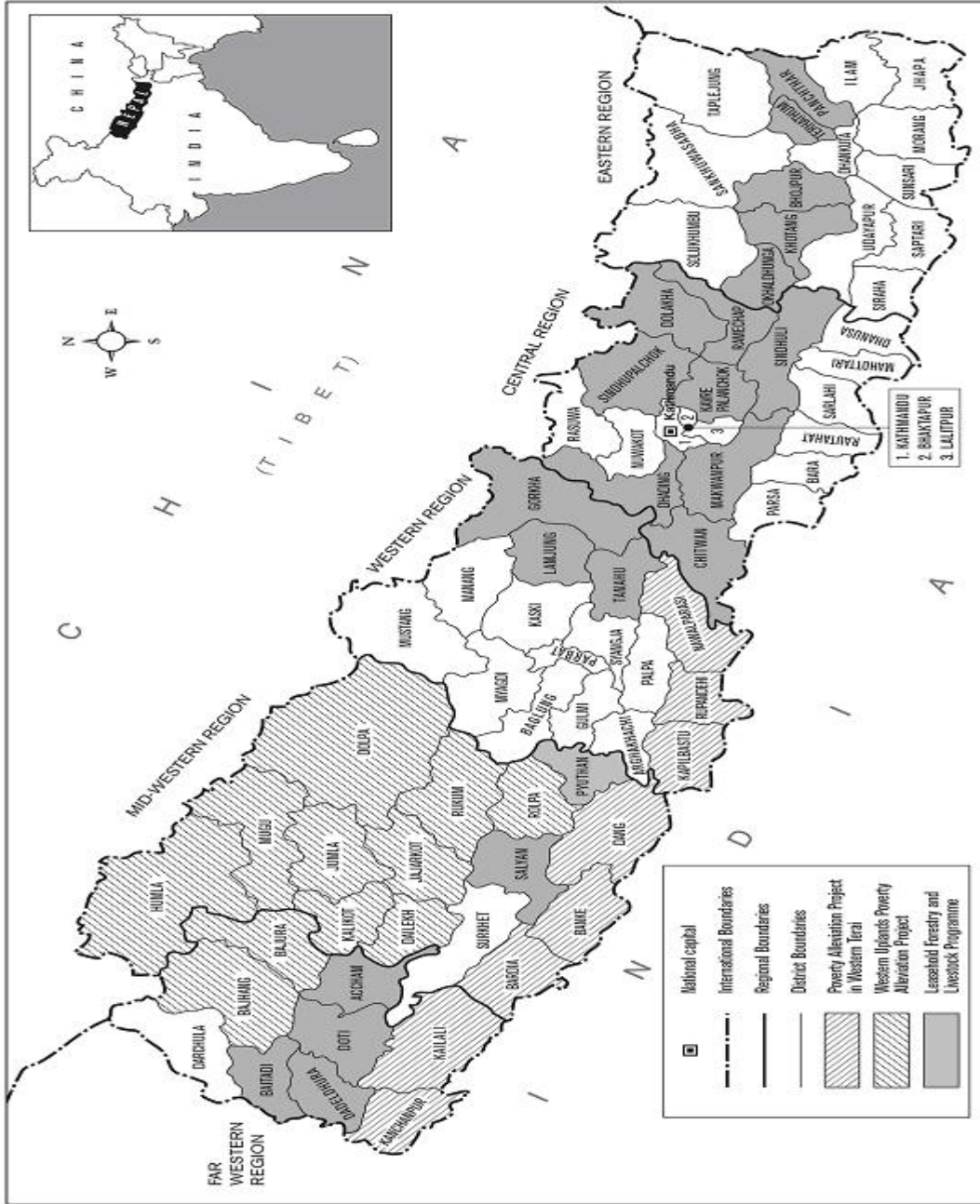
2.204 رطل	=	1 كيلو غرام
1 طن متري	=	1 000 كيلو غرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10 76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار

حكومة مملكة نيبال

السنة المالية

16 يوليو/تموز – 15 يوليو/تموز

خريطة منطقة البرنامج



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

مملكة نففال

برنامء الءفازاء الإءءارفة الءرءفة والءفوانفة

موءز الءموفل

الصنځوق الءولف للءءءمة الزراعفة	المؤسسة الءف ءعود إلفها المءارة:
مملكة نففال	المقءرض:
ءائرة الغاباء لوزارة الغاباء وصون الءرفة	الوكالة المنفءة:
12.77 ملفون ءولار أمرفكف	الءكفة الكلفة للبرنامء:
7.15 ملفون وءة ءقوق سءب ءاصة (ما فءال 10.49 ملفون ءولار أمرفكف ءرفبفا)	قفمة القرض الءف فءمه الصنځوق:
40 سنة، بما فف ءلك فءرة سماء مءءها عشر سنوات، وفءمل رسم ءءمة بواقع ءلاءة أرباع الفاء فف المائة (0.75%) فف السنة.	شروط القرض الءف فءمه الصنځوق:
840 000 وءة ءقوق سءب ءاصة (بما فءال 1.22 ملفون ءولار أمرفكف ءرفبفا)	قفمة المنءة الءف فءمها الصنځوق:
1.05 ملفون ءولار أمرفكف	مساءمة المقءرض:
14 000 ءولار أمرفكف	مساءمة المسءففءفن:
الصنځوق الءولف للءءءمة الزراعفة	المؤسسة المكفة بالءقءفر:
مءءب الأمم المءءة لءءماء المءارفع	المؤسسة المءعاونة:

موجز البرنامج

من هم المستفيدون من البرنامج؟ تشمل المناطق التي يغطيها البرنامج مليون أسرة تقريبا يبلغ مجموع أفرادها حوالي 5.3 مليون نسمة (منهم 48% أو 480 000 أسرة تشكل المجموعات التي يستهدفها الصندوق). ومن المتوقع أن تكون قد أفادت من البرنامج في نهاية مدته حوالي 44 300 أسرة (برأسها رجال ونساء). وستكون الفئة التي يستهدفها البرنامج من أسر فقيرة تنفقر إلى الأمن الغذائي وتعيش في التلال في المناطق المجاورة للغابات المتدهورة. وفي إطار تحليل لسبل العيش المستدامة مولته دائرة التنمية الدولية حددت ثلاث مجموعات فرعية في نطاق المجموعة المستهدفة، وهي تشمل جميعها أسرا ترأسها نساء. وهي باختصار: (i) "الأشد فقراً" الذين ينعمون بالأمن الغذائي لمدة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة شهور في السنة؛ و(ii) "الأفقر" الذين ينعمون بالأمن الغذائي لمدة تتراوح بين أربعة وخمسة شهور في السنة؛ و(iii) "الفقراء" الذين ينعمون بالأمن الغذائي لمدة تتراوح بين ستة وثمانية شهور في السنة. وبالنظر إلى الفقر السائد في منطقة البرنامج، فسوف يتبع البرنامج نهجا شاملا في الاستهداف.

لماذا هم فقراء؟ يرجع ارتفاع معدل انتشار الفقر في التلال الوسطى في نيبال إلى عدد من العوامل. أولاً، بالنظر إلى سياق الضعف، فإن الفقراء يعيشون في منطقة تتميز بالتضاريس الوعرة وبتمرد ماوي عنيف. ويؤدي بُعد بعض النواحي وسوء الاتصالات، وما يرتبط بذلك من نقص الخدمات (الصحية، والطوارئ، وما إلى ذلك) إلى اشتداد حالة الضعف. وثانياً، بالنظر إلى الإطار المؤسسي والقانوني والسياساتي الذي يشكل سبل عيش الفقراء، فإن الحضور الحكومي الرسمي محدود بسبب التمرد وبُعد أنحاء منطقة البرنامج، بالإضافة إلى أن المنظمات غير الحكومية لا تمارس نشاطها رغم حضورها إلا في نطاق محدود. وثالثاً، بالنظر إلى فرص وصول السكان إلى الأصول اللازمة لسبل العيش، فإن المجموعة المستهدفة لا تتاح لها إلا فرصاً محدودة للوصول إلى فوائد قاعدة الموارد (وخاصة موارد الغابات والعلف). وهم يكافحون من أجل تحقيق متطلبات العيش الكفاف عن طريق زراعة المحاصيل الغذائية في حيازات تبلغ في المتوسط أقل من هكتار واحد. وليس لدى الفقراء إلا فرصاً محدودة للوصول إلى مرافق الادخار والائتمان، وذلك لأن المنظمات غير الحكومية لم تصل إلا إلى عدد صغير من الأسر الريفية في نواحي منطقة البرنامج. وبالنظر إلى الرأسمال المادي، فإن أوضح مؤشر على تخلف التنمية هو نقص البنى الأساسية وما يرتبط بذلك من سوء الصلات بالأسواق.

كيف ستستفيد المجموعة المستهدفة؟ لمعالجة القيود المفروضة على سبل العيش كما ذكر أعلاه، سيسعى البرنامج إلى التخفيف من حالة الضعف؛ وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والموارد الأساسية؛ ودعم مكونات سبل العيش (الإنتاج الحيواني والغابات)؛ ودعم التمكين عن طريق تعميم مراعاة قضايا التمايز بين الجنسين. وسيتم الوصول إلى المجموعة المستهدفة باتباع النهج التالي في تصميم البرنامج: (i) للتخفيف من حالة الضعف، صمم البرنامج بحيث يعالج الأسباب الأساسية للتمرد (أي شدة اللامساواة الاجتماعية والفقر) عن طريق تعزيز قدرة الأشد فقراً على الوصول إلى الموارد الطبيعية وعلى التحكم فيها؛ و(ii) للتركيز على منتجات الثروة الحيوانية ذات الإمكانيات التسويقية، سيوفر البرنامج فرص الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان على مستوى القرية؛ و(iii) لرد الانتشار الرديء لخدمات الإرشاد الرسمية بين الفقراء، سيعين البرنامج ويدرب نساء للعمل كمددمات للمجموعات ومساعدات للثروة الحيوانية

على صعيد القرية لتقديم الخدمات للفئة المستهدفة؛ و (iv) لمعالجة الاحتياجات الاستراتيجية للجنسين مثل الوصول إلى المعارف والتكنولوجيا، والقدرة على التحكم في الموارد الإنتاجية، وتنمية المهارات القيادية والإدارية.

كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ ستتحقق التنمية التشاركية كما يلي. بناء على نجاح مشروع تطوير الغابات وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة (كما وثق في تقييم مرحلي للصندوق، 2003)، فإن البرنامج سيدعم إنشاء مجموعات للحيازات الإيجارية الحرجية، ويكون منها رابطات قروية للتمويل. وسيتم تعيين نساء كمدمات للمجموعات للاضطلاع بتعبئة مجموعات الحيازات الإيجارية اجتماعيا، وتدريبهن على إدارة المجموعات والتمويل القروي. وسيشارك المستفيدون في مجموعات الحيازات الإيجارية؛ وإحياء الغابات وإدارتها؛ وبرنامج للدخار والإقراض عن طريق رابطات التمويل القروية؛ وبرنامج لتوزيع الماعز؛ والتدريب على أيدي مددمات المجموعات ومساعدات الثروة الحيوانية وموظفي الوكالات المختصة. كما سيشاركون في عملية رصد البرنامج وتقدير أثره.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى

مملكة نيبال

من أجل

برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى مملكة نيبال تشتمل على قرض قيمته 7.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.49 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية ومنحة بقيمة 840 000 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 1.22 مليون دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة على تمويل برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى إدارة المساعدة المالية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق¹

ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - يقدر عدد سكان نيبال بحوالي 24.12 مليون نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية فيها 169 شخصا/كم². وقد تعرض الاقتصاد فيها لتغيرات كبيرة خلال السنوات العشر الماضية. وعقب اتباع سياسة اقتصادية موجهة نحو السوق وعدد من الإصلاحات بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي 4.9% فيما بين 1990 و2001. إلا أن النمو توقف إلى حد كبير في السنوات الثلاث الماضية بسبب الوضع الأمني وانعدام الاستقرار السياسي وقلة التقدم المحرز في التصدي على نحو فعال للقيود الرئيسية المعرقة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وما زالت نيبال من بين أقل البلدان نموا في العالم وفقا لجميع المؤشرات الرئيسية. ويعد الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد وقدره 230 دولارا أمريكيا (2002) من بين أدنى الدخول في العالم. ويتميز اقتصاد البلاد بقطاع زراعي كبير وقطاع حضري غير رسمي صغير، وإن كان ينمو بسرعة. ويعمل في قطاع الزراعة حوالي 65% من السكان النشطين اقتصاديا، وهو يمثل 41% من الناتج المحلي الإجمالي (2002)، ويعد أكبر قطاع في الاقتصاد. وتؤدي التحويلات النقدية من الخارج دورا رئيسيا كمصدر للعملة الأجنبية ومصدر للدخل بالنسبة لكثير من الأسر، وخاصة في مناطق التلال. وتزرع أغلبية الأسر بعض الأرض، ولكن 70% تقريبا من الحيازات تقل مساحتها عن هكتار واحد. وسوف يتوقف تحقيق مزيد من النمو في نيبال على معالجة

¹ لمزيد من المعلومات انظر النيل الأول.

أوضاع اللامساواة الاجتماعية القائمة منذ زمن طويل؛ وتطوير البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتحسين الأداء الإداري والاقتصادي؛ والأهم من كل ذلك إنهاء حالة التمرد.

2 - **الوضع السياسي وحالة الصراع.** لقد كان على الحكومة منذ سنة 1996 أن تواجه تمرداً مادياً. وقد قتل عدد من الأشخاص يقدر بتسعة آلاف منذ بداية التمرد الذي بدأ في غرب نيبال، وذلك أساساً استجابة لنقص التقدم المحرز في معالجة مشكلات اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد، بما في ذلك ارتفاع مستويات الفقر. وقد ازداد التمرد عنفاً وانتشاراً، وأعلنت حالة الطوارئ في نوفمبر/تشرين الثاني 2001. وتولى ملك نيبال السلطة التنفيذية في أكتوبر/تشرين الأول 2002، ومنذ ذلك الحين عجزت حكومتان متعاقبتان عن إعادة إحلال السلم والقانون والأمن وإجراء انتخابات. وأدت هدنة عقدت في يناير/كانون الثاني 2003 إلى إجراء مفاوضات بين الحكومة والماويين. ونظراً لأن المفاوضات لم تحرز أي تقدم، أعلن الماويون في أغسطس/آب 2003 نهاية وقف لإطلاق النار استمر سبعة شهور، وبدأوا هجماتهم من جديد. ومن المعتقد على نطاق واسع أن ليس بإمكان أي من الجانبين إحراز نصر عسكري حاسم. ويبدو أن التوصل إلى حل سياسي أمر غير محتمل بما أن الماويين يطالبون بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد. وكثيراً ما عطلت الحياة اليومية بسبب المظاهرات والإضرابات التي دعت إليها الأحزاب السياسية و/أو الماويون. وقد انسحبت المصارف والوكالات الحكومية من كثير من المناطق الريفية في وقت لم تعقد فيه انتخابات محلية. وما زال الماويون ينتزعون هبات من السكان في القرى التي يسيطرون عليها، وبدأوا يعلنون "استقلال" بعض مناطق نيبال. وقد عين رئيس وزراء ثالث في يونيو/حزيران 2004، وقد كون منذ ذلك الحين ائتلافاً حكومياً من ثلاثة أحزاب تؤيد تعهده بالبداية من جديد في إجراء محادثات سلام مع الماويين وبإعادة الديمقراطية.

3 - وقد أجري تحليل مفصل لحالة الصراع وأثارها السياسية على البرنامج بالتشاور مع شركاء إيمانين، ويرد موجز له في الذيل الثامن. وفي منتدى نيبال للتنمية الذي عقد في يونيو/حزيران 2004، أعربت الجهات المانحة الرئيسية عن التزامها باستمرار عملها في نيبال. ورئي أن فك الارتباط في هذه المرحلة من شأنه أن يضر الفقراء والمستبعدين ضرراً بالغاً. وقد تمكنت أغلبية المشروعات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مثل البرنامج التشاركي لتنمية المناطق وبرنامج الإدارة المحلي)، اللذان يسترشدان "بالمبادئ التوجيهية الأساسية للتشغيل للأمم المتحدة"، من مواصلة العمل رغم التمرد. كما تمكنت من مواصلة العمل المشروعات الممولة من الصندوق (بما في ذلك أنشطة الحيازات الإجارية الحرجية). وتستند استراتيجية تنفيذ البرنامج إلى هذه الخبرات.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - هذا البرنامج هو المرحلة الثانية من مشروع تنمية الحيازات الإجارية الحرجية والعلفية في التلال. ولذلك كان تصميمه يركز على الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها في تقييم مرحلي للصندوق كما وثق في اتفاق نهاية التقييم. ويرد أدناه تلخيص لهذه الاستنتاجات. وقد تبين من التقييم المرحلي أن نقل الأراضي المنتجة وغاباتها المتدهورة إلى الفئات شديدة الفقر بموجب عقود إيجار لأربعين سنة قابلة للتجديد يمكن أن يحد من الفقر بالإضافة إلى إعادة تشجير التلال في نيبال. وأوصي في التقييم المرحلي بما يلي: (i) توجيه اهتمام تقني إلى عملية التجديد الطبيعي؛ والتركيز على ارتفاع يقل عن 2000 متر؛ (ii) اتباع نهج شامل في تحديد المنطقة المعنية للحد من النزاعات المحتملة وتسهيل تقديم الخدمات و (iii) اتباع نهج قائم على المدخرات فيما يتعلق بالخدمات المالية الريفية. وقد رئي أن الاستعانة

ببناء للعمل كمدعمات مجموعات لتعبئة ومساندة وتدريب مجموعات الحيازات الإجارية ناجح للغاية، وخاصة من حيث ضمان التأثير على التمايز بين الجنسين. غير أن تكاليف مشروع تنمية الحيازات الإجارية الحرجية والعلفية في التلال بالنسبة لكل فرد كانت مرتفعة، وذلك نتيجة للطابع التجريبي الرائد للمشروع مع ما تطلبه من مساعدة تقنية كبيرة. وتضمنت توصيات التقييم المرحلي ما يلي: (i) خفض عدد الوكالات المنفذة من أربع إلى اثنتين؛ و(ii) زيادة حجم مجموعات الحيازات الإجارية من عشرة أعضاء إلى خمسة عشر عضواً؛ و(iii) اتباع نهج شامل في الاستهداف عن طريق التركيز على القرى التي تكون أغلبية السكان فيها من الفقراء.

5 - وقد بين التقييم المرحلي أن البرامج الحرجية المجتمعية الجارية ناجحة، نوه بتركيزها الجديد على الفقر، واعترف بأن الأنشطة الحرجية للحيازات الإجارية والمجتمعات المحلية متكاملة عندما تنفذ على نحو منسق على الصعيد المحلي. واتفق التقييم مع استنتاج وثيقة استراتيجية الحد من الفقر أن هناك حاجة إلى برنامج قائم بذاته للحيازات الإجارية الحرجية على الصعيد الوطني لما له من آثار مؤكدة على الفقر. وقدم التقييم المرحلي عدداً من التوصيات لضمان الاتساق وتخفيف العبء الإداري الواقع على عاتق الحكومة. وسيمول برنامج الحيازات الإجارية الحرجية والحيوانية برنامج الحكومة الجاري تنفيذه للحيازات الإجارية الحرجية، ولن تكون هناك وحدة مستقلة لإدارة البرنامج. وستعمل اللجان المحلية للتنسيق في مجال الغابات وما يرتبط بها من أفرقة عمل على تنسيق جميع أنشطة قطاع الغابات على الصعيد المحلي بما في ذلك البرامج المجتمعية وبرامج الحيازات الإجارية.

جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع نيبال

6 - **التوجه الاستراتيجي للصندوق في نيبال.** قدم الصندوق لنيبال منذ عام 1978 عشرة قروض للمشروعات تبلغ قيمتها الإجمالية 79.0 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي حوالي 102.0 مليون دولار أمريكي، وكانت جميعها وفقاً لشروط تيسيرية للغاية. وقد ورد في وثيقة الصندوق للفرص الاستراتيجية القطرية لنيبال، التي أقرت في مايو/أيار 2000، تخطيط لاستراتيجية لتوسيع نطاق التجارب الناجحة للصندوق والجهات المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والاستناد إليها في نيبال. ويتضمن ذلك التزاماً طويلاً بالأجل بمساعدة الفقراء عن طريق: (i) مساعدة أشد المجموعات حرماناً على التمكين الذاتي في أفقر المناطق والنواحي؛ و(ii) تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بتمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها الطبيعية على نحو فعال. وبناء على الاعتراف بضرورة معالجة الأسباب الأساسية للتمرد الحالي، وتمشياً مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، فقد عمل الصندوق في شراكة مع الحكومة على دراسة التغييرات السياسية والمؤسسية اللازمة لتزويد أفقر السكان بالأمن طويل الأجل فيما يتعلق بحيازة الموارد الطبيعية، وخاصة عن طريق نهج الحيازات الإجارية الحرجية. وقد أدت هذه الشراكة السياسية طويلة الأجل مع الحكومة مؤخراً إلى نتائج هامة باعتماد سياسة للحيازات الإجارية الحرجية في 2002، وقرار الحكومة رفع مستوى مشروع الحيازات الإجارية الحرجية والعلفية في التلال بحيث يصبح برنامجاً وطنياً لمكافحة الفقر.

7 - **سياسة نيبال في مجال القضاء على الفقر.** الإطار السياساتي الرئيسي في نيبال هو الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر التي دمجتها لجنة التخطيط الوطنية في الخطة العاشرة (2002-2007). وترمي هذه الوثيقة إلى الحد من انتشار الفقر بصفة عامة بحيث ينخفض من 38%، وهو المستوى المقدر له عند نهاية الخطة التاسعة (2001-2002)، إلى 30% بحلول 2006-2007. وتحتوي الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر/الخطة العاشرة على استراتيجية من أربعة

أركان: (i) دعم النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام على نطاق واسع؛ و(ii) تحسين نوعية وتوافر الخدمات والبنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية الريفية؛ و(iii) ضمان دمج الفقراء والمحرومين في النطاق الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك عن طريق برامج موجهة؛ و(iv) الترويج للإدارة الرشيدة. وقد نوهت الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر بأهمية تنمية قطاع الحراجة، وخاصة الحراجة المجتمعية وبرامج الحيازات الإيجارية الحرجية، بالنسبة للصون البيئي وإدارة مستجمعات المياه وصون المياه الجوفية وبالنسبة أيضاً لتوفير فرص مدرة للدخل للفقراء. ولوحظ في الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر أن: "برامج الحيازات الإيجارية سيوسع نطاقها بالنظر إلى نجاحها الكبير". ومن السياسات المهمة الأخرى للبرنامج خطة المنظور الزراعي (1995-2015)، وسياسة الحيازات الإيجارية الحرجية (2002)، والخطة الرئيسية للثروة الحيوانية (1993-2013).

8 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال القضاء على الفقر.** تقوم عدة جهات مانحة ثنائية بدعم البرامج الحرجية والبرامج المشابهة في نيبال. وقد انصب التركيز في دعم الجهات المانحة طيلة السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية على الحراجة المجتمعية. ومن بين البرامج الرئيسية للجهات المانحة في مجال الحراجة ما يلي: (i) برنامج المساعدة التابع لقطاع إدارة الموارد الطبيعية الممول من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية؛ (ii) برنامج سبل العيش والحراجة في نيبال الممول من دائرة التنمية الدولية؛ (iii) المشروع النيبالي - الأسترالي لتنمية إدارة الموارد وسبل العيش على صعيد المجتمع المحلي؛ (iv) المشروع النيبالي - السويسري للحراجة المجتمعية الممول من الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي؛ (v) برنامج قطاع التنوع الحيوي الممول من هولندا. وجاء الدعم المالي والتقني المقدم للحيازات الإيجارية الحرجية من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/هولندا (عشر مناطق تابعة لمشروع تنمية الحيازات الإيجارية الحرجية والعلفية في التلال)؛ والدانمرك (هولما وجملا وباجانغ وباجورا) والوكالة الألمانية للتعاون التقني (لامجانغ). وتتولى الجهات المانحة النشطة في قطاع الحراجة التنسيق على الصعيد الوطني عن طريق لجنة التنسيق التابعة لقطاع الغابات وفرقها الفرعية، وقد نوقش برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية في عدد من الاجتماعات وحلقات التدارس وحلقات العمل التي عقدتها الفرق الفرعية خلال مراحل استهلال البرنامج وصياغته وتقييمه لضمان التنسيق الوثيق.

9 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** تتوفر لدى الصندوق مبررات اجتماعية وتقنية واقتصادية قوية لكي يواصل دعمه للحيازات الإيجارية الحرجية وما شابهها من أنشطة للثروة الحيوانية ولاتباع نهج يقوم على الادخار في توفير الخدمات المالية الريفية في نيبال. والأمر الأهم هنا، أن ثمة اعترافاً واسع النطاق بضرورة التصدي لأحد الأسباب الأساسية للتمرد، وهو ارتفاع مستويات اللامساواة والفقر. ويرمي البرنامج إلى المساعدة على معالجة الفقر والظلم الاجتماعي بتزويد الفقراء بفرص الوصول إلى الأراضي بموجب عقود إيجار مدتها 40 سنة قابلة للتجديد. وثانياً، بين التقييم المرحلي أن الحيازات الإيجارية الحرجية طريقة فعالة للحد من الفقر وإعادة تشجير التلال. وتدعم هذا الاستنتاج تقديرات الآثار التي تجربها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وثالثاً، نوهت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية/الخطة العاشرة بالحيازات الإيجارية الحرجية كبرنامج يحتل أعلى مرتبة في سلم الأولويات. وسيساعد برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية الحكومة على تمويل هذه الأولوية من أولويات وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. ويذكر أخيراً أن نهج الحيازات الإيجارية الحرجية والحراجة المجتمعية مناسبان ومتكاملان ويمكن تطبيقهما وتنسيقهما على المستوى المحلي في إطار خطة عامة لإدارة الغابات على ذلك المستوى.

الجزء الثاني - البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

10 - بدأت الحكومة برنامجاً وطنياً للحيازات الإيجارية الحرجية في 27 منطقة تغطي التلال الوسطى بنبيل، وهي تمول في الوقت الحاضر أنشطة الحيازات الإيجارية بمواردها الخاصة. وسيساعد الصندوق برنامج الحكومة في جميع تلك المناطق. ولكن، لما كان مشروع التخفيف من وطأة الفقر في المرتفعات الغربية، وهو المشروع الذي يموله الصندوق ويجري تنفيذه حالياً، يشمل الحيازات الإيجارية الحرجية في خمس مناطق، فإن برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية سيوجه إلى المناطق الاثنتين والعشرين المتبقية. وتشمل هذه المناطق: بوجبور، وخوتانغ وأوخالدونغا، وبنشاثار، وثيراثوم، وشيتوان، ودانغ، ودولاخا، وكافربلانشوك، وماكونبور، وراميشاب، وسندولبالشوك، وغورخا، ولامجونغ، وتاناهاو، وبيوثان، وساليان، وأنشام، وبايتادي، وداديلدورا، ودوتي. وفي هذه المناطق الاثنتين والعشرين يعيش حوالي 5.3 مليون نسمة منهم ما مجموعه 2.55 مليون أو 48% يعيشون تحت خط الفقر. ومن المتوقع أن يكون قد استفاد من البرنامج مباشرة بحلول نهاية مدته، قرابة 44 300 أسرة (برأسها رجال ونساء). وتتكون المجموعة التي يستهدفها البرنامج من أسر فقيرة لا تتمتع بالأمن الغذائي وتعيش في تلال في مناطق مجاورة لأراضي الغابات المتدهورة. وكما أوصى به التقييم المرحلي ونظراً للفقر السائد في منطقة البرنامج بأسرها ويهدف تجنب النزاعات في المجتمعات المستهدفة سيتبع البرنامج نهجاً شاملاً في الاستهداف.

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

11 - الهدف العام لهذا البرنامج الخاص بالحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية الذي تبلغ مدته ثماني سنوات هو الحد على نحو مستدام من فقر الأسر الفقيرة التي يبلغ عددها 44 300 والتي تخصص لها قطع من أراضي الحيازات الإيجارية الحرجية في 22 منطقة، وذلك عن طريق زيادة إنتاج منتجات الغابات والثروة الحيوانية. ويتكون البرنامج من أربعة عناصر هي: الحيازات الإيجارية الحرجية وتكوين المجموعات؛ وتنمية الثروة الحيوانية؛ والخدمات المالية الريفية؛ وإدارة البرنامج وتنسيقه. وأهداف عناصر البرنامج هي: (i) تحسين الأعلاف وإنتاج محاصيل الأشجار على الصعيد الأسري عن طريق الإدارة الآمنة والمستدامة لأراضي الحيازات الإيجارية؛ (ii) تحسين إنتاج الأسر للحيوانات الزراعية الصغيرة (الماعز)؛ (iii) إنشاء مؤسسات قادرة على البقاء للتمويل الصغير لتقديم الخدمات لأصحاب الحيازات الإيجارية؛ (iv) تحسين قدرة الحكومة على تطبيق نظام الحيازات الإيجارية الحرجية كبرنامج وطني للحد من الفقر مراعاة لقضايا التمايز بين الجنسين.

جيم - عناصر البرنامج

الحيازات الإيجارية الحرجية وتكوين المجموعات

12 - سيتضمن هذا العنصر خمسة عناصر فرعية هي: (i) التخطيط والتنسيق على صعيد المناطق؛ و(ii) تكوين المجموعات وتخصيص الغابات؛ و(iii) التعبئة الاجتماعية؛ و(iv) تنمية الأراضي والغابات؛ و(v) دعم تنفيذ أنشطة الحرجة. وستكون دائرة الغابات مسؤولة عن إدارة هذا العنصر عن طريق المكاتب المحلية بالغابات.

13 - **التخطيط والتنسيق على صعيد المناطق** سيضم وضع الخرائط وعمليات التخطيط التشاركية لتحديد أولويات لجان التنمية القروية، والمناطق، والمجتمعات المحلية، ومواقع تنفيذ البرنامج. وستتضمن هذه العملية تحليلاً منظماً للبيانات الحرجية والاجتماعية الاقتصادية، وتحديد الأولويات وانتقاء المواقع ذات الأولوية التي توجد فيها مساحات كبيرة من الغابات المتدهورة وتعيش بالقرب منها مجتمعات محلية فقيرة. وسيتم التنسيق المنتظم لأنشطة البرنامج الحرجية والحيوانية على المستوى المحلي والميداني على حد سواء. وسيمول البرنامج ما يلي: (i) تكاليف الخرائط؛ (ii) رسم الخرائط وترتيب لجان التنمية القروية؛ (iii) حلقات عمل التخطيط على صعيد المناطق وتحديد المجتمعات المحلية والمواقع. وستتاح الخرائط الصادرة للبرامج الأخرى لإدارة الغابات نظراً لأنها ستبين أيضاً المساحة المخصصة للحرجة المجتمعية ومواقع المساحات ذات الإمكانات المناسبة لهذه الحرجة. كما سيمول البرنامج ما يلي: (i) اجتماعات لجنة تنسيق البرنامج على الصعيد المحلي التي ستسق وترصد أنشطة البرنامج في المنطقة وتكفل تنسيقها مع التطورات الأخرى في قطاع الحرجة؛ (ii) الرصد التشاركي للأثر سنوياً. وسيضطلع فريق العمل المعني بالتنسيق على الصعيد المحلي بأنشطة الثروة الحيوانية والحرجة في كل منطقة. أما التنسيق على المستوى الميداني فسيجري على مستوى موقع المدى وسيشترك فيه الحارس ومدعمات المجموعات ومساعدات الثروة الحيوانية على صعيد القرية اللاتي يعملن مع ذلك التجمع.

14 - **تكوين المجموعات وتخصيص الغابات** سيتضمن: (i) رسم حدود الغابة التي يمكن أن تكون حيازة إيجارية؛ (ii) تحديد وتكوين حوالي 3 300 مجموعة جديدة للحيازات الإيجارية الحرجية؛ (iii) إعداد خطط تشغيلية للغابة موضوع الحيازة الإيجارية على نحو تشاركي واستعراض الخطط بصفة دورية؛ (iv) تسجيل المجموعات وتسليم عقود الإيجار بصفة رسمية. والبنود التي تتلقى التمويل هي مواقع رسم الحدود وإصلاحها والمعدات اللازمة لمدعمات المجموعات، وأشرطة القياس، وتكاليف الموظفين المتعلقة بتحديد المجموعات وتكوينها، وإعداد الخطط التشغيلية وتجديدها بما في ذلك التدريب المتصل بذلك.

15 - **التعبئة الاجتماعية.** ستكون مدعمات المجموعات اللاتي يخترن للتعيين من بين المجموعات المستهدفة، ويتلقين التدريب والمساندة من البرنامج، هن الأطراف الرئيسية الموكلة بالتعبئة الاجتماعية وتمكين النساء. ويزداد عدد مدعمات المجموعات من 88 في السنة الأولى للبرنامج إلى عدد أقصاه 154 في الفترة الممتدة من السنة الثالثة إلى السنة السادسة للبرنامج. وسيكون عدد مجموعات الحيازات الإيجارية لكل مدعمة مجموعات 20 تقريباً. وستضطلع المدعمة بتقديم دعم مكثف للمجموعة المعنية لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات، وقد يستمر الدعم بعد ذلك بين حين وآخر لمدة أخرى أقصاها سنتان. وبعد انتهاء مدة البرنامج، لن تكون مجموعات الحيازات الإيجارية بحاجة إلى خدمات

المدعمات. وسوف تتلقى المدعمات التدريب على التعبئة، الذي سيشمل دعماً مكثفاً أثناء البدء وتدريباً إضافياً كل ستة شهور على نحو تدريجي لبناء قدرتهن مع اكتسابهن للخبرة، وبذلك تستطعن أيضاً إسداء المشورة البسيطة للمجموعات (فيما يتعلق مثلاً بالادخار والائتمان) والأسر (فيما يتعلق مثلاً، بالتغذية وصحة الأم الطفل، والنظافة وزراعة الخضروات). وسيشمل بناء قدرات المجموعة كما تضطلع به المدعمات إجراءات اتخاذ القرارات، وإدارة الاجتماعات، وإمساك السجلات، والربط بين المجموعات لتكوين رابطات قروية للتمويل. وستتخبط كل مجموعة من مجموعات الحيازات الإيجارية رئيساً، وأميناً، وأميناً للصندوق سيتلقى التدريب في مجالات القيادة وإمساك السجلات والدفاتر. ومن المتوقع إجراء التدريب على قضايا التمايز بين الجنسين على مختلف المستويات بما في ذلك تدريب أثناء الخدمة للمستفيدين وتدريب للمدعمات وموظفي المقاطعة. وسيمول البرنامج تكاليف مرتبات وتدريب مدعمات المجموعات، والإشراف (الإقليمي والوطني) والتكاليف الإدارية وتكاليف إصدار شهادات الجنسية.

16 - ستتبع تنمية الأراضي والغابات التوجيهات المتضمنة في خطة التشغيل الخاصة بكل موقع. وتبدأ إدارة الموقع بإيقاف الرعي الطليق والوقاية من حرائق الأدغال. وستتضمن تنمية الأراضي غرس سلالات محسنة من الأعشاب والعلف البقلي/محاصيل التغطية، والأشجار متعددة الأغراض، وما إلى ذلك بحسب أولويات المجموعة وصلاحيات الموقع. كما سيوفر تدريب المزارعين والموظفين. وسيتضمن تدريب الموظفين تدريب حراس الغابة على تحديد الاتجاهات وتدريب موظفي الغابة والثروة الحيوانية على تنمية الأراضي وإدارة النزاعات. وسيتلقى مزارعو الحيازات الإيجارية (الرجال والنساء) تدريباً غير نظامي في الموقع لتمكينهم من تنمية الغابة موضع الحيازة الإيجارية على النحو الكامل والانتفاع بقدراتها الإنتاجية، وسيتضمن هذا يوماً كاملاً يخصص للتوعية بقضايا الجنسين. وستتضمن أنواع أخرى من التدريب غير النظامي قيام المزارعين بزيارات دراسية (داخل المنطقة) والتدريب على إدارة الغابة. وسيتضمن التدريب النظامي للمزارعين دورة واحدة لإدارة المشائل لكل منطقة في السنة. وستتيح الجداول الزمنية الخاصة بالحيازات الإيجارية للمجموعات تحديد تواريخ لاجتماعاتها ومدفوعات الادخار والائتمان ومواعيد الالتقاء بموظفي البرنامج مع متابعة الأيام ذات الأهمية الثقافية والدينية. وسيمول البرنامج التكاليف المتصلة بالأنشطة المذكورة أعلاه (بما فيها تكاليف إنشاء المشائل الصغيرة متعددة الأغراض ومواد صون التربة) بالإضافة إلى تكاليف تدريب المزارعين والموظفين وتوفير الجداول الزمنية للحيازات الإيجارية الحرجية.

17 - دعم تنفيذ أنشطة الحراثة. سيمول البرنامج تعيين موظفين مؤقتين إضافيين على مستوى المنطقة (بموجب عقود) للمساعدة على تقديم الخدمات المطلوبة وتنفيذ البرنامج على نحو فعال. وستتطلب كل منطقة من مناطق البرنامج في المتوسط خدمات حارسين إضافيين يعملان كل الوقت. وسيمول البرنامج درجتين ناريتين إضافيتين لكل منطقة من المناطق التسع عشرة حيث يمكن استخدامها مع توفير بدل لاستبدال 50% منها بعد خمس سنوات. كما سيمول البرنامج تكاليف تدريب الموظفين القائمين والإضافيين لبناء قدراتهم على تلبية الاحتياجات المحددة للبرنامج. وسيؤكد التدريب بمختلف أشكاله على قضايا التمايز بين الجنسين وسيكرر مرتين أو ثلاث مرات بحيث يمكن تناوب الموظفين. يضاف إلى ذلك، أن البرنامج سيمول تكاليف تشغيل مكاتب الغابات المحلية.

تنمية الثروة الحيوانية

18 - يمكن تصنيف الأنشطة التي يتضمنها هذا العنصر في إطار ثلاثة عناصر فرعية هي: (i) تنمية إنتاج الماعز؛ (ii) التدريب والخدمات في مجال الثروة الحيوانية؛ و(iii) دعم تنفيذ أنشطة الثروة الحيوانية. وستحمل دائرة خدمات الثروة الحيوانية المسؤولية عن إدارة هذا العنصر بالتعاون مع المكاتب المحلية لخدمات الثروة الحيوانية التي تتولى تنفيذ أنشطة البرنامج على صعيد المقاطعة.

19 - **تنمية إنتاج الماعز.** بغية استخدام العلف لتحسين إيرادات مجموعات الحيازات الإيجارية، سيزود البرنامج جميع الأسر المستوفية للشروط بعزتين. كما سيقدّم ظبي إلى مجموعات الحيازات الإيجارية المؤهلة. وستتضمن معايير استيفاء الشروط من بين ما تتضمن: قيام الأعضاء بالإدخال بصفة منتظمة؛ وتوافر إمدادات العلف الكافية من قطع الأرض؛ والتعهد بإيداع مبلغ 1 000 روبية نيبالية (حسب أسعار 2004) عن كل عنزة بعد تلقيها بثمانية عشر شهرا باسم المتلقي في حساب مدخرات المجموعة. وسيمول البرنامج تكاليف الحيوانات بما في ذلك نقلها، وتكاليف التلقيح والتبليغ، وتوفير منح لمساعدةي الثروة الحيوانية على مستوى القرية وموظفي مكاتب دائرة خدمات الثروة الحيوانية. وفي السنة التالية سيوفر البرنامج التلقيح والتبليغ للجديان مع قيام مكاتب دائرة خدمات الثروة الحيوانية بتوفير المواد وتلقي مساعدات الثروة الحيوانية على مستوى القرية للسداد من المزارع بتكلفة تبلغ أربع روبيات نيبالية عن كل رأس. كما سيوفر البرنامج البذور ومواد الغرس المناسبة (مثل بذور *Stylosanthus*، وبذور عشب الدبس وقطع أو فسلات من عشب الفيل أو عشب الكانس) للمساعدة على تنمية أراضي الحيازة الإيجارية. وسيوفر البرنامج أخيرا مجموعة من بذور الخضروات في السنة الأولى للمساعدة، وذلك لمساعدة أصحاب الحيازات الإيجارية على إقامة و/أو تحسين حدائقهم المنزلية كطريقة لزيادة أغذيتهم الأسرية وتحسين تغذيتهم.

20 - **التدريب والخدمات في مجال الثروة الحيوانية.** سيمول البرنامج انتقاء وتعيين وتدريب مساعدتي الثروة الحيوانية على مستوى القرية. ومن المفضل أن يكون هؤلاء نساء يختارهن المجتمع المحلي من أسر أعضاء المجموعات. وستدرّب على تقديم رسائل إرشادية بسيطة لأصحاب الحيازات الإيجارية وللاضطلاع ببعض التدابير البسيطة فيما يتعلق بالصحة الحيوانية. فإذا نجح هذا النهج تلقت المساعدات مزيدا من التدريب لكي يصبحن أخصائيات في الصحة الحيوانية على مستوى القرية. وستتولى كل مساعدة تقديم الخدمات لحوالي 20 مجموعة أسرية. ولن تتلقى المساعدات مرتبات، ولكنهن سيؤجرن عن أداء خدمات بعينها؛ ومن ذلك تقاضي رسوم من المزارعين لتغطية تكاليف اللقاح أو الدواء وتقديم الخدمة، ورسوم عن تقديم التدريب للمزارعين. وستشتري المساعدات العقاقير إما من مراكز الخدمة التابعة لمكاتب إدارة خدمات الثروة الحيوانية المحلية أو من موردين من القطاع الخاص على مستوى المنطقة.

21 - **دعم تنفيذ أنشطة الثروة الحيوانية.** سيوفر البرنامج بعض المعدات الإضافية لمكاتب دائرة خدمات الثروة الحيوانية المحلية. كما سيمول تكاليف التشغيل التي تتحملها هذه المكاتب، وسيمول تعيين تقني واحد في المتوسط في مجال الثروة الحيوانية في كل منطقة طويلة مدة البرنامج (وذلك بموجب عقد) وتوفير التدريب للموظفين القائمين والإضافيين. وستؤكد كل أشكال التدريب على قضايا التمايز بين الجنسين وستكرر مرتين أو ثلاث مرات خلال مدة البرنامج للسماح بتناوب الموظفين.

الخدمات المالية الريفية

22 - بناء على التجارب الناجحة لتعاونيات الادخار والائتمان في إطار مشروع تنمية الحيازات الإيجارية الحرجية والعلفية في التلال، سيمول البرنامج تعيين مقدم للخدمات المالية الريفية لدعم أنشطة الادخار والائتمان لصالح حوالي 3 300 مجموعة جديدة من مجموعات الحيازات الإيجارية، وبعد ذلك لصالح المجموعات الأعضاء في حوالي 330 رابطة تمويل قروية أكبر تتكون من تسع أو عشر مجموعات أسرية في نطاق تجمع واحد. وستقدم مجموعات الحيازات الإيجارية ورابطات التمويل القروية خدمات الادخار والائتمان لأعضائها.

23 - أنشطة المجموعات الادخارية والائتمانية. ستكون لمجموعات الحيازات الإيجارية أنشطة في مجال الادخار والقروض. وذلك أن هذه المجموعات التي يتراوح عدد أعضائها بين خمسة وخمسة عشر ستضع مبادئها التوجيهية الخاصة فيما يتعلق بالادخار والائتمان، وستعين شاغلي المناصب (من المتطوعين عادة) وتتخذ قرارات مستقلة فيما يتعلق بالقروض. وستتلقى مجموعات الحيازات الإيجارية من مدعيميها المساعدة على بدء وتشغيل عملياتها الادخارية والائتمانية، كما ستتلقى التدريب المناسب. وسيتولى مقدم الخدمات المالية الريفية توفير خدمات المحاسبة فيما يتعلق بالأنشطة الادخارية والائتمانية التابعة لمجموعات الحيازات الإيجارية. وفي البداية، سيدخر أعضاء المجموعات وفقاً لمعدل شهري متفق عليه (20-30 روبية نيبالية عادة). وتبلغ أسعار الفائدة عن الودائع عادة فيما بين 6-12% في السنة بينما تدفع نسبة 2-3% في الشهر عن القروض. وينبغي للأعضاء أن تكون لديهم دفاتر توفير لتسهيل الحصول على المدخرات الطوعية.

24 - أنشطة رابطات التمويل القروية. ستكون هذه الرابطات عندما يقدر مقدمو خدمات التمويل الريفية أن عددا من مجموعات الحيازات الإيجارية الناضجة تفي بالمعايير التالية: (i) زيادة عدد الأعضاء عن مائة وبلوغ المدخرات المتراكمة 50 000 روبية نيبالية (675 دولارا أمريكيا)؛ (ii) أداء نوعي جيد من حيث الملكية، والإدارة، وانضباط تسديد القروض؛ (iii) عدم وجود مؤسسة مالية أخرى ذات أعضاء يسهل الوصول إليها. وسيوفر مقدمو خدمات التمويل الريفية معظم التدريب والمشورة لمجموعات الحيازات الإيجارية فيما يتعلق بتكوين وتشغيل رابطات التمويل القروية، وسينتهي دعمهم بالتدريج مع تزايد الاستدامة التشغيلية لرابطات التمويل القروية. وسيستخدم مقدمو خدمات التمويل الريفية زيارتهم المنتظمة لرصد التقدم عن طريق ملء صحيفة للرصد من صفحة واحدة، وبذلك يساعدون رابطات التمويل القروية على إعداد كشوفها السنوية بعد السنة الأولى والثانية والثالثة من العمليات. وستشمل دورات التدريب غير النظامي المقدمة لهذه الرابطات ما يلي: (i) تحديد الاتجاهات؛ (ii) تدريب شاغلي المناصب؛ (iii) إدارة القروض؛ (iv) إقبال الحسابات؛ و (v) الإدارة المتقدمة للقروض.

25 - وستتبع رابطات التمويل القروية إلى حد بعيد البنية التعاونية فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الاجتماع السنوي العام، والمجلس والإدارة. وستضاف الفائدة عن المدخرات إلى الحسابات كل ثلاثة شهور. وفي نطاق المجموعات الإيجارية والائتمانية السابقة سيقدم الأعضاء ضمانات متبادلة فيما يتعلق بالقروض المقدمة من رابطات التمويل القروية. وستعين هذه الرابطات موظفين تدفع لهم أجورهم عن طريق نظام للتعويض مرتبط بالأداء، وستنوع بالتدريج المنتجات المالية، وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الودائع وإمكانية الوصول إليها. وستطبق كل رابطة نظاما للمحاسبة ذات اتجاهين، وتخصص اعتمادات لخسارة القروض، وتوكل مراجعة حساباتها إلى مراجع حسابات خارجي. وستعين

رابطات التمويل القروية موظفيها، وسيواصل أعضاء هذه الرابطات إيداع مدخرات شهرية منتظمة بمعدل يتفق عليه الأعضاء. وسيكون بإمكان الأعضاء الحصول على 50% من مدخراتهم المتراكمة مرة في السنة في نهاية السنة المالية، التي تبدأ بعد تلقي الإيداعات الناتجة عن مشروع توزيع الماعز. أما الأعضاء الذين لا يفون بتعهدهم في إطار هذا المشروع بإيداع 1 000 روبية نيبالية عن كل عنزة، فلن يكون باستطاعتهم الاقتراض من رابطة التمويل القروية. وستحسب الفوائد عن المدخرات والودائع بأجل (6% في السنة) وتضاف إلى الحسابات سنويا، وستكون متاحة للسحب بعد ذلك. وبعد مضي حوالي ثلاث سنوات من أنشطة الادخار والائتمان الممولة داخليا والناجحة، تستطيع رابطات التمويل القروية، إذا احتاجت إلى أموال إضافية وكانت مستوفية للشروط، أن تطلب تمويلا خارجيا من مخطط أو آخر من مخططات الائتمان القائمة (مثل مصرف راسترا في نيبال [البنك المركزي]، والصندوق الريفي للاعتماد على الذات، وبرنامج المركز الريفي لتنمية الائتمان على نطاق صغير، والمصرف الإنمائي لصغار المزارعين). وسيساعد هذا على ضخ رأس مال إضافي في مناطق الغابات الخاضعة للحيازات الإيجارية مع عدم الإضرار بتضامن/ملكية المجموعات للمدخرات في إطار الرابطة.

إدارة البرنامج وتنسيقه

26 - سيمول البرنامج على الصعيد الوطني الأنشطة اللازمة لما يلي: إدارة البرنامج ككل؛ وتنسيق أنشطة البرنامج على المستويين الإقليمي والوطني؛ والتنسيق بين أنشطة البرنامج وبين أنشطة البرامج الأخرى لإدارة الغابات؛ ورصد وتقييم تنفيذ البرنامج. وسيدعم البرنامج دائرة الغابات ودائرة خدمات الثروة الحيوانية عن طريق تمويل ما يلي:

(i) المعدات المكتبية والمركبات بما في ذلك الإحلال بالنسبة للبندود المقدمة في إطار مشروع تنمية الحيازات الإيجارية الحرجية والعلفية في التلال؛ (ii) تكاليف تشغيل البرنامج، بما في ذلك مرتبات الموظفين (ممولة من الحكومة)، تدريب الموظفين على (نظام إدارة المعلومات، والمحاسبة، والحساب الإلكتروني المتقدم؛ والتوعية بقضايا التمايز بين الجنسين؛ والموضوعات التقنية)، وتكاليف البدلات الميدانية وتشغيل المكاتب والمركبات؛ (iii) خدمات الخبراء الاستشاريين المحليين غير المخصصة و/أو عقود البحوث التي تمنح للمؤسسات المناسبة لمعالجة مشكلات رئيسية؛ (iv) إعداد وتوزيع الأدلة والمواد الإرشادية، ومراجعة الحسابات السنوية، وإنشاء وتشغيل موقع للحيازات الحرجية على الإنترنت. وسيقدم البرنامج قدرا صغيرا من المعدات المكتبية للمديريات الإقليمية لوزارة صون الغابات والتربة، وما يتصل بذلك من تكاليف التشغيل. أما فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد الوطني، فسيمول البرنامج تكاليف: (i) اجتماعات لجنة تنسيق البرنامج، وثلاثة اجتماعات لفريق العمل في السنة، وحلقة عمل سنوية للتخطيط؛ و(ii) ستة اجتماعات شهرية للتنسيق في كل منطقة من مناطق التنمية الخمس، وخمس حلقات عمل إقليمية سنوية للاستعراض والتخطيط. كما سيمول البرنامج تكاليف إقامة وتشغيل نظام بسيط وفعال من حيث التكاليف للمعلومات الإدارية، والرصد المنتظم لأنشطة البرنامج من جانب مجموعات الحيازات الإيجارية، وعمليات التقييم الخارجية والدراسات الخاصة كلما اقتضى الأمر ذلك.

دال - التكاليف والتمويل

27 - تقدر التكاليف الإجمالية للبرنامج بما في ذلك الطوارئ والرسوم والضرائب بمبلغ 12 77 مليون دولار أمريكي. وتضيف الطوارئ المادية والسعرية حوالي 4% إلى التكاليف الأساسية. وقد حسبت الضرائب والرسوم وفقا للمعدلات



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السائدة، وهي تبلغ 728 000 دولار أمريكي، أي حوالي 6% من التكاليف الإجمالية للبرنامج. وتمثل تكاليف صرف العملة ما يقدر بنسبة 4% من مجموع التكاليف. وتعكس تقديرات التكاليف تطبيق المعايير الجديدة المتبعة في وزارة الغابات وصون التربة لحساب تكاليف دورات التدريب النظامي وبدلات الموظفين الميدانيين. ولما كان عدد المستفيدين يقدر بـ 234 800 (44 300 أسرة)، فإن التكاليف لكل مستفيد تبلغ 54 دولارا أمريكيا. وستذهب نسبة قدرها 50% من أموال البرنامج إلى المستفيدين مباشرة على شكل مدفوعات نقدية وعينية. وسيقدم الصندوق قرضا بقيمة 10.49 مليون دولار أمريكي تقريبا، ومنحة بقيمة 1.22 مليون دولار أمريكي. وستوفر الحكومة مبلغ 1.05 مليون دولار أمريكي ويوفر المستفيدون مبلغ 14 000 دولار أمريكي. وستستخدم المنحة لتمويل العنصر الفرعي الخاص بالتعبئة الاجتماعية في البرنامج (انظر الفقرة 15 والإطار المنطقي للبرنامج). وستدعم المنحة بناء قدرات مجموعات الحيازات الإجارية واتحاداتهم لتغذو رابطات تمويل قروية. ومن شأن هذا أن يمكن الفقراء من التأثير على المؤسسات المحلية وصانعي القرار.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع⁽¹⁾ (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
الحيازات الإجارية الحرجية ونكوين المجموعات	4 862	74	4 936	2	40
تنمية الثروة الحيوانية	4 651	135	4 786	3	39
خدمات التمويل الريفية	1 037	103	1 140	9	9
إدارة البرنامج وتنسيقه	1 244	185	1 428	13	12
مجموع التكاليف الأساسية	11 794	497	12 290	4	100
الطوارئ المادية	124	25	149	17	1
الطوارئ السعربية	294	39	333	12	3
التكاليف الكلية للبرنامج	12 212	561	12 772	4	104

⁽¹⁾ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل⁽¹⁾
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	قرض الصندوق		منحة الصندوق		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملية محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ			
الحيازات الإجارية الحرجية وتكوين المجموعات	70.4	3 592	23.9	1 221	5.6	288	-	-	39.9	5 101	83	4 730	288
تتمية الثروة الحيوانية	97.8	4 847	-	-	1.9	97	0.3	14	38.8	4 958	154	4 708	97
خدمات التمويل الريفية	87.2	1 042	-	-	12.8	153	-	-	9.4	1 195	118	923	153
إدارة البرنامج وتنسيقه	66.4	1 008	-	-	33.6	510	-	-	11.9	1 519	206	1 123	190
إجمالي الصرف	82.1	10 489	9.6	1 221	8.2	1 048	0.1	14	100.0	12 772	561	11 484	728

(1) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء - التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

28 - ستم كل عمليات توريد السلع والخدمات الممولة من الصندوق وفقا لمبادئه التوجيهية فيما يتعلق بالتوريد. ولا يتضمن البرنامج أي توريدات مناسبة لمناقصة تنافسية دولية. وكما هو الحال في مشروعات الصندوق السابقة، ستودع الأموال المتأتية من قرض الصندوق في حساب خاص بالعملة الأجنبية في مصرف راسترا نيبال، كاتماندو، أو أي مصرف يوافق عليه الصندوق. وستودع أموال منحة الصندوق في حساب مصرفي منفصل. وسيودع الصندوق في الحساب الخاص مبلغاً أولياً يعادل ما قيمته ستة شهور تقريباً من المصروفات المعتمدة من حصة الصندوق. وبناء على خطط العمل والميزانيات السنوية المعتمدة ستضاف الأموال إلى حسابات البرنامج. وسيتم تجديد الحساب الخاص عن طريق طلبات السحب المدعمة بالوثائق المناسبة أو كشوف المصروفات الموثقة. وسيتولى المراجع العام للحسابات مراجعة حسابات البرنامج طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومبادئ الصندوق التوجيهية فيما يتعلق بمراجعة حسابات المشاريع. وستقدم إلى الصندوق الحسابات المراجعة والكشوف المالية في شكل يتفق عليه مع الصندوق عند استهلال البرنامج. وذلك في موعد أقصاه ستة شهور بعد اختتام كل سنة مالية حكومية.

واو - التنظيم والإدارة

29 - ستكون دائرة الغابات هي الوكالة الرئيسية بالنسبة لتنفيذ البرنامج، مع تولي دائرة خدمات الثروة الحيوانية دعم تنفيذ العنصر الخاص بتنمية هذه الثروة. وبغية التنسيق مع برامج الحكومة، لن تكون هناك وحدة مستقلة لإدارة البرنامج. وقبل إنشاء القسم المقترح للحيوانات الإيجارية الحرجية ستتولى الشعبة الحالية للحيوانات الإيجارية الحرجية في قسم الغابات الوطني إدارة وتنسيق أنشطة البرنامج على الصعيد الوطني، ويساعدها في ذلك المركز الوطني للمراعي وعلف الحيوانات في دائرة خدمات الثروة الحيوانية. وسيضطلع موظفو المناطق التابعون لمكتب الغابات المحلي بتنفيذ أنشطة البرنامج على الصعيدين المحلي والميداني، ويساعدهم في ذلك مقدمو الخدمات (مثل مقدم خدمات التعبئة الاجتماعية ومقدم خدمات التمويل الريفية) وموظفون يعينون بصفة مؤقتة. وستؤدي مكاتب الغابات المحلية أهم دور في البرنامج وستطلع بما يلي: (i) تسليم الغابات المتدهورة لمجموعات الحيازات الإيجارية؛ (ii) توجيه موظفي الحرجة المحليين فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج على النحو المناسب؛ (iii) تنسيق جميع أنشطة الحرجة الممولة من الجهات المانحة والمنفذة في المنطقة. وقد صممت ترتيبات تنسيق البرنامج بناء على الدروس المستفادة من تجربة مشروع تنمية الحيازات الإيجارية الحرجية والعلفية في التلال، وستتضمن هذه الترتيبات ما يلي: (i) لجنة لتنسيق البرنامج؛ (ii) فريق عمل لتنسيق البرنامج؛ (iii) أفرقة إقليمية للتنسيق؛ (iv) لجان محلية لتنسيق البرنامج؛ (v) أفرقة عمل محلية لتنسيق البرنامج؛ (vi) أفرقة ميدانية للتنسيق على مستوى موقع المدى.

30 - ولدعم أهداف التنسيق في قطاع الحرجة الحكومي، فإن لجنة محلية لتنسيق الغابات، في المناطق التي أنشأتها فيها لجنة التنمية المحلية، ستتولى مسؤوليات اللجان المحلية لتنسيق البرنامج. وبهذه الطريقة، ستتنسق أنشطة الحيازات الإيجارية الحرجية لأول مرة على نحو رسمي مع غيرها من برامج قطاع الحرجة على الصعيد المحلي. وسيمول البرنامج جميع علاوات الموظفين الحكوميين بالمعدلات الحكومية المتعارف عليها وذلك لتجنب إدخال التشوهات على القطاع. وسيضمن ذلك أن يغدو برنامج الحيازات الحرجية الإيجارية جزءاً مكماً لبرنامج الحرجة المجتمعية الجاري حالياً والمكمل بالنجاح.

زاي - المبررات الاقتصادية

31 - **الفوائد والمستفيدون.** سيرمي البرنامج إلى إفادة 44 300 أسرة فقيرة. وسيكون تحسين سبل العيش المتاحة للفقراء هو الفائدة المباشرة الرئيسية من البرنامج نتيجة لزيادة واستدامة الإنتاج والإيرادات الناجمة عن أراضي الحيازات الإيجارية. وبناء على دراسات الآثار التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مشروع تنمية الحيازات الإيجارية الحرجية والعلفية في التلال، فإن الفوائد المتوقعة تتضمن ما يلي: زيادة كبيرة في توافر علف الحيوان والاكتفاء الذاتي في مجال العلف وأعداد الماعز المعلوفة من المزود؛ وزيادة كبيرة في إيرادات الأسر الناتجة عن مصادر مختلفة مثل منتجات الألبان والفاكهة ومبيعات بذور العشب؛ وزيادة الأمن الغذائي الأسري وتحسين تغذية الأطفال من اللبن والفاكهة والخضروات؛ وتقليل كبير في الوقت الذي تحتاجه النساء لجمع العلف والحطب وما يترتب على ذلك من تحسين مواظبة الأطفال على الذهاب إلى المدرسة؛ وزيادة تقدير الذات والثقة في النفس لدى النساء؛ وإيقاف تدهور التربة وردها إلى حالتها الأصلية في معظم مواقع الحيازات الإيجارية الأسرية مع زيادة تغطية الأرض وعدد الفصائل النباتية الموجودة وعدد الأشجار وأنواعها.

32 - **الاستدامة.** ينصب تركيز البرنامج على إنشاء مؤسسات مستدامة تعمل من أجل فائدة المجموعة المستهدفة ويمكنها أن تشغل دون مساعدة من البرنامج بعد نهايته. ويتضمن هذا النهج ثلاثة عناصر هي: (i) إنشاء مجموعات مناسكة للحيازات الإيجارية تستطيع أن تعمل وتصل إلى الخدمات والدعم التقني دون مساعدة من مدعي المجموعات؛ (ii) تعيين مساعدين للثروة الحيوانية على مستوى القرية ثم تعيين أخصائيين للصحة الحيوانية على مستوى القرية يمكنهم أن يقدموا خدمات الصحة والإرشاد الحيوانية إلى أصحاب الحيازات الإيجارية مجاناً؛ و (iii) إنشاء وتطوير رابطات قروية للتمويل قادرة على البقاء مالياً خلال مدة البرنامج.

33 - **التحليل المالي والاقتصادي.** أجريت حسابات الفوائد المالية والاقتصادية بناء على ما لوحظ من آثار لمشروع تنمية الحيازات الإيجارية الحرجية والعلفية في التلال. ويتبين من خمسة نماذج زراعية أن إيرادات الأسر الناتجة عن استخدام قطع الأرض الأسرية سترتفع بمقدار يتراوح بين 6 500 روبية نيبالية (87 دولاراً أمريكياً) و1 600 روبية نيبالية (216 دولاراً أمريكياً) في السنة. وتبين النماذج الزراعية أن الدخل السنوي الصافي الناتج عن الحيازات الإيجارية الحرجية من شأنه أن يبلغ في السنة السادسة 9 000-10 000 روبية نيبالية (122-135 دولاراً أمريكياً) لكل أسرة. وينتج عن ذلك، أن الأسر المشاركة يمكن أن يقال إنها تأخذ في الخروج من حالة الفقر بعد خمس سنوات من بدء الحيازات الإيجارية الحرجية، وهي عملية تكتمل بعد عشر سنوات تقريباً. وتفترض النماذج إذن أن أصحاب الحيازات الإيجارية سيدفعون نصف الرسم الرسمي للإيجار وقدره 500 روبية نيبالية (6.76 دولار أمريكي) عن كل هكتار بعد خمس سنوات من تسلم عقد الإيجار، سيدفعون الرسم الكامل بعد ذلك بخمس سنوات. ويتفق هذا النهج مع قانون الغابات (1993) وقدرة أصحاب الحيازات الإيجارية على تسديد رسوم الإيجار. ومن هذه الرسوم ستسترد الحكومة 205 000 دولار أمريكي من المستفيدين في السنة العاشرة من البرنامج و360 000 دولار أمريكي في السنة العشرين، وهو ما يساوي بالقيمة الفعلية أكثر من 150% من التسديدات السنوية للقرض المقترح من الصندوق. وبناء على ذلك، لا تكاد تكون هناك أعباء مالية واقتصادية تتحملها الحكومة. ويبلغ المعدل الاقتصادي الكلي للعائد 16% خلال عشرين سنة. ولن تضار قدرة البرنامج على البقاء اقتصادياً إلا إذا حدث تأخير شديد في تحقيق فوائد البرنامج

(أكثر من سنتين)، أو نتجت من البرنامج فوائد لا يمكن استدامتها بأي حال من الأحوال (تتمثل في نقص الفوائد بنسبة 20% بعد السنة العاشرة من البرنامج).

حاء - المخاطر

34 - يرتبط الخطر الرئيسي الذي يواجه البرنامج بالتمرد، وهو ما قد نوقش بالتفصيل في الذيل الثامن. وليس هناك مخاطر تقنية كبرى مرتبطة بالبرنامج. وقد طبق النهج الإنمائي بنجاح في مشروع تنمية الحيازات الإيجارية الحرجية والعلفية في التلال، كما ثبتت صلاحية التكنولوجيات للاستخدام في المنطقة المستهدفة أي على ارتفاع لا يتجاوز 2 000 متر. وتعد القدرات المؤسسية غير الكافية خطرا على نجاح البرنامج، ويتضمن البرنامج عدة تدابير للتغلب على هذا الخطر بما في ذلك تعيين موظفين إضافيين ومقدمين متخصصين للخدمات. أما النهج القاضي بتمويل رابطات التمويل القروية فهو جديد وغير مجرب في نيبال ويترتب على ذلك بالضرورة أنه قد لا ينجح. ولذلك كان العنصر الخاص بالخدمات المالية يتضمن مرحلة تجريبية، ستقيم مرتين أثناء تنفيذها حتى يمكن إجراء تعديلات على الترتيبات إذا اقتضى الأمر ذلك. ويذكر أخيرا، فيما يتعلق بملكية الحكومة بالإضافة إلى أن الحيازات الإيجارية الحرجية تعطى أعلى درجة من الأولوية في الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر، أن الحكومة تعد تعديلات على التشريعات الخاصة بالغابات بغية تنظيم الحيازات الإيجارية الحرجية، وأنها تعتزم إنشاء قسم لهذه الحيازات في نطاق دائرة الغابات.

طاء - الأثر البيئي

35 - أعدت مذكرة للفرز والتفحص البيئي عند إعداد البرنامج وفقا لإجراءات الصندوق. ويصنف البرنامج في إطار الفئة "باء". ويترتب على ذلك أن من غير اللازم إجراء تقدير بيئي كامل.

ياء - السمات الابتكارية

36 - الابتكار عملية تبدأ بتجربة نهج جديدة وينتهي برفع المستوى والتكرار. ولقد جرب مشروع تنمية الحيازات الإيجارية الحرجية والعلفية في التلال نهجا جديدا لصالح الفقراء في مجال الغابات في نيبال. وتطور النهج، وهو الآن جاهز لكي ترفع الحكومة مستواه بحيث يصبح برنامجا وطنيا. وسيساعد برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية الحكومة على تمويل هذا البرنامج الوطني الجديد، وقد أخذ بتغييرات التصميم التي أوصى بها النقييم المرحلي. ومن بين الأبعاد الجديدة الإضافية في البرنامج ما يلي: (i) النهج المتبع في تمويل رابطات التمويل القروية؛ (ii) النهج المتبع في تقديم خدمات الصحة الحيوانية الأساسية من خلال مساعدي الثروة الحيوانية على صعيد القرية؛ (iii) تنسيق البرنامج، كلما كان ذلك ممكنا، عن طريق اللجان المحلية القائمة لتنسيق الغابات. وبناء على ذلك، فإن أنشطة الحيازات الإيجارية الحرجية الممولة من الصندوق ستسوق لأول مرة بطريقة رسمية مع غيرها من برامج قطاع الغابات على الصعيد المحلي.

الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

37 - تشكل اتفاقية المساعدة المالية بين مملكة نيبال والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى المقترض. وسيوزع أثناء الدورة موجز للضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية المساعدة المالية المتفاوض بشأنها.

38 - ومملكة نيبال مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

39 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

40 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على المساعدة المالية المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى مملكة نيبال قرضاً بعملات متنوعة يعادل سبعة ملايين ومائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (7 150 000)، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2044 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

وقرر أيضاً: أن يقدم الصندوق إلى مملكة نيبال منحة بعملات متنوعة تعادل ثمانمائة وأربعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (840 000) وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملءق

موجز الضماناء الءكمىلىة الهامة المءرءة فى اءفاقىة المساعدة المالىة

المءفاوض بشأنها

(أءءزء مفاوضاء المساعدة المالىة فى 20 أءءوبر/ءشرىن الأول 2004)

- 1 - الموظفون الإءصافىون من إءارءى الغاباء والءروة الءىوانىة. سءوفر إءارة الغاباء الءءء الكافى من موظفى البرنامء المؤهلبن لءءفء أنءطءة البرنامء المءقق علىها مع الصءءوق، كما سءقوم بءءىبن ما يقرب من 44 ءارسا إءصافىا للغاباء. وسءعىن إءارة ءءماء الءروة الءىوانىة قرابة 22 من الءقءىبن المبءءءىبن الإءصافىبن و/أو المساعدةبن الءقءىبن المبءءءىبن المؤقءىبن طىلة مءة البرنامء.
- 2 - موظفو البرنامء الأساسىون. سىءم فى الأءوال الاعءىاءىة اسءبءاء موظفى البرنامء الأساسىبن (وهم منسق البرنامء، ومنسق الءروة الءىوانىة (الفءة الأولى)، وموظف الغاباء (الفءة الءانىة)، وكبىر موظفى ءءمىة الءروة الءىوانىة (الفءة الءانىة)، وموظف الءساباء (الفءة الءالءة)) لءىن الاءءاء على الأقل من اسءءراض منءصف المءة. وسوف ءءشاور الوكالة الرئىسىة للبرنامء مع الصءءوق قبل نقل منسق البرنامء.
- 3 - الكشوف المالىة. سءكفل الوكالة الرئىسىة للبرنامء قىء كل المعاملاء المالىة فى الكشوف المالىة للبرنامء أثناء فءرة الءءفء، بءسب عناصر البرنامء وبءسب فءاء الإنفاق القىاسىة على ءء سواء.
- 4 - رسوم الءىازة الإءءارىة. سىفرض المكءب المءلى للغاباء على أصحاب الءىازاء الإءءارىة نصف رسوم الإءءار الرسمى، وسىرى ذلك بعء ءمس سءواء من اسءلامهم عقوء الإءءار. وأما النسبة المءبقىة وهى 50% من كامل الإءءار الرسمى فىبءأ سرىانها بعء ذلك بءمس سءواء، رهنا بإءاءة النظر فىها أثناء اسءءراض منءصف المءة. وسىءم إءلاء مءموعات الءىازاء الإءءارىة بالءزامها بسءاء رسوم الإءءار الرسمى فى بءاءة اسءءراكها فى البرنامء.
- 5 - سىاسة الءىازاء الإءءارىة الءرءىة. وءقا لسىاسة المقءرض بشأن الءىازاء الإءءارىة الءرءىة لعام 2002، يكفل المقءرض طىلة مءة ءءفء البرنامء أن المكءب المءلى للغاباء الءابع لإءارة الغاباء مءوض بما ىلى: (i) ءسءىل مءموعات الءىازاء الإءءارىة؛ (ii) إءءار عقوء الءىازاء الإءءارىة؛ (iii) اعءماء ءطء الءءشغىل وءءقىءها؛ (iv) السماء بءمىع نسبة من الءءل الذى ءءره الأشءار القءىمة فى أراضى الءىازاء الإءءارىة لصالء مءموعات الءىازاء الإءءارىة فى مءابل صون الأشءار القءىمة.
- 6 - نقل عقوء الإءءار. سىعءمء المكءب المءلى للغاباء القوانىن الءبءة لمءموعات الءىازاء الإءءارىة الءرءىة الءى ءءص على نقل الءىازاء الإءءارىة فى ءالة وفاة أءء أءضاءها أو فى ءالة عءز أءء الأءضاء عن الوفاء بالءزاماء العضىوة.

الملحق

- 7 - عقود الإيجار. سيكفل المكتب المحلي للغابات إصدار عقود الحيازات الإيجارية لمجموعات الحيازات الإيجارية باسم الزوج والزوجة في الأسر المشاركة (عند الاقتضاء).
- 8 - مساعدو الثروة الحيوانية على مستوى القرية. ستصدر إدارة خدمات الثروة الحيوانية لمساعدى الثروة الحيوانية في القرية شهادات تفيد استيفاءهم التدريب في غضون ثلاثة أشهر من اجتياز التدريب بنجاح.
- 9 - تعاونيات الإدخار والائتمان. يقوم المقترض بتعجيل فض الائتباس القائم بشأن وضع تعاونيات الادخار والائتمان وما يقع عليها من التزامات.
- 10 - التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين. سيكفل المقترض تمثيل المرأة في تنظيم وإدارة البرنامج وتيسير وصولها إلى أنشطة البرنامج وفوائده.
- 11 - استعراض منتصف المدة. سيتناول استعراض منتصف المدة، من بين أمور أخرى، ما يلي: (i) صرف القروض، وانضباط مواعيد السداد، والمدخرات التي تحشدتها رابطة التمويل القروية؛ (ii) قدرة الوكالة المنفذة على التنفيذ؛ (iii) أثر التمايز بين الجنسين؛ (iv) إمكانية تدريب مساعدي الثروة الحيوانية في القرى للعمل كأخصائيين في صحة الحيوانات في القرى؛ (v) الدخل الذي تحققه مجموعات الحيازات الإيجارية لتأكيد قدرتها على سداد 50% من رسوم الإيجار السنوي بعد خمس سنوات، وسداد النسبة المتبقية البالغة 50% من كامل الإيجار الرسمي بعد ذلك بخمس سنوات؛ (vi) عدد وقدرات مجموعات الحيازات الإيجارية التي يتم تكوينها؛ (vii) الحاجة إلى إضافة التدريب في مجال توعية المستفيدين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.
- 12 - الرصد والتقييم. تقع على المكتب المحلي للغابات المسؤولية الشاملة عن إنشاء نظام مالي ومادي يرتضيه الصندوق للرصد والتقييم بدءاً من المجتمع المحلي ووصولاً إلى المستوى الوطني، في غضون 12 شهراً من تاريخ بدء النفاذ. وسوف يستند هذا النظام إلى متطلبات الصندوق من حيث قياس وإعداد التقارير المتعلقة بنتائج وأثر البرنامج. وسوف يقوم المكتب المحلي للغابات برصد عنصر الحيازات الإيجارية الحرجية وتكوين المجموعات، وستتولى إدارة الثروة الحيوانية رصد عنصر تنمية الثروة الحيوانية، بينما سيقوم مقدم الخدمات المالية الريفية برصد عنصر الخدمات المالية الريفية.
- 13 - الشروط السابقة المطلوبة لنفاذ اتفاقية المساعدة المالية. حددت الشروط التالية كشروط سابقة لنفاذ اتفاقية المساعدة المالية:
- (أ) أن تكون الوكالة الرئيسية للبرنامج قد عينت، بعد موافقة الصندوق، منسق البرنامج (موظف غابات من الفئة الأولى أو الثانية)؛
- (ب) أن يكون المقترض قد قام بفتح الحساب الخاص والحساب المصرفي للمنحة حسب الأصول؛
- (ج) أن تكون الوكالة الرئيسية للبرنامج قد فتحت حسب الأصول حساب برنامج المكتب المحلي للغابات الذي سيتلقى حصيلة القرض والمنحة لصالح أنشطة البرنامج؛

الملحق

(د) أن تكون اتفاقية المساعدة المالية قد وُقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب المقترض قد تم التفويض بهما و/أو المصادقة عليهما حسب الأصول وفقا لجميع الإجراءات المؤسسية والإدارية اللازمة؛

(هـ) أن يكون المقترض قد قدم إلى الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن وزير القانون والعدل والشؤون البرلمانية على النحو الذي يرتضيه الصندوق شكلا ومضمونا.

14 - **الوقائع الإضافية التي تجيز للصندوق تعليق اتفاقية المساعدة المالية.** للصندوق أن يعلق حق المقترض في أن يطلب السحب من حساب القرض و/أو المنحة طبقا للبند 1-12 (التعليق من جانب الصندوق) من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية في حالة عدم استكمال تقرير مراجعة حسابات البرنامج بشكل مرض في غضون 12 شهرا من نهاية السنة المالية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

NEPAL

Land area (km² thousand) 2002 1/	143	GNI per capita (USD) 2002 1/	230
Total population (million) 2002 1/	24.12	GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	-2.7
Population density (people per km²) 2002 1/	169	Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	2
Local currency	Nepalese Rupee (NPR)	Exchange rate: USD 1 =	NPR 74
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.4	GDP (USD million) 2002 1/	5 549
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	32	Average annual rate of growth of GDP 1/ 1982-1992	4.9
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	10	1992-2002	4.6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	62	Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	60	% agriculture	41
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	22
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% manufacturing	8
Total labour force (million) 2002 1/	11.27	% services	37
Female labour force as % of total 2002 1/	41	Consumption 2002 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	122 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	78
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	56	Gross domestic savings (as % of GDP)	12
Nutrition		Balance of Payments (USD million)	
Daily calorie supply per capita, 2/	n/a	Merchandise exports 2002 1/	568
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	51 a/	Merchandise imports 2002 1/	1 419
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	48 a/	Balance of merchandise trade	-851
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	5 a/	before official transfers 2002 1/	-580 a/
Physicians (per thousand people) 2002 1/	n/a	after official transfers 2002 1/	-165 a/
Population using improved water sources (%) 2002 3/	88	Foreign direct investment, net 2002 1/	0
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	0-49	Government Finance	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	28 a/	Overall budget balance (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-4
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	18
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	13 a/	Total external debt (USD million) 2002 1/	2 953
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	227 a/	Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	31
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	139	Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	9
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	2 171	Lending interest rate (%) 2002 1/	8 a/
Land Use		Deposit interest rate (%) 2002 1/	5 a/
Arable land as % of land area 2000 1/	22 a/		
Forest area as % of total land area 2000 1/	27 a/		
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	36 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2004

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000

3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING TO NEPAL

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Currency	Approved Loan Amount	Disbursement (as % of Approved Amount)
Integrated Rural Development Project (Sagarmatha Zone)	AsDB	AsDB	HC	12 Dec 78	01 Nov 79	31 Dec 88	L - I - 10 - NEP	USD	13 000 000	89
Small Farmer Development Project	IFAD	AsDB	HC	05 Dec 80	10 Jul 81	31 Dec 87	L - I - 57 - NE	SDR	9 800 000	100
Command Area Development Project	AsDB	AsDB	HC	17 Dec 81	01 Oct 82	30 Sep 89	L - I - 82 - NE	SDR	9 800 000	62
Second Small Farmer Development Project	IFAD	AsDB	HC	02 Apr 85	03 Mar 86	30 Jun 91	L - I - 166 - NE	SDR	15 150 000	100
Aquaculture Development Project	AsDB	AsDB	HC	18 Sep 86	15 Oct 87	31 Dec 92	L - I - 191 - NE	SDR	4 200 000	15
Production Credit for Rural Women Project	IFAD	UNOPS	HC	10 Sep 87	30 Nov 88	31 Dec 97	L - I - 208 - NE	SDR	4 750 000	100
Hills Leasehold Forestry and Forage Development Project	IFAD	UNOPS	HC	07 Dec 89	18 Feb 91	31 Dec 01	L - I - 250 - NE	SDR	10 000 000	37
Groundwater Irrigation and Flood Rehabilitation Project	IFAD	UNOPS	HC	19 Apr 94	01 Nov 94	31 Dec 01	L - I - 352 - NP	SDR	7 000 000	48
Poverty Alleviation Project in Western Terai	IFAD	UNOPS	HC	11 Sep 97	10 Mar 98	31 Dec 05	L - I - 452 - NP	SDR	6 550 000	78
Western Uplands Poverty-Alleviation Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 01	01 Jan 03	30 Sep 14	L - I - 576 - NP	SDR	15 600 000	3

AsDB: Asian Development Bank
 UNOPS: United Nations Office for Project Services
 HC: Highly concessional

LOGICAL FRAMEWORK

Objective Hierarchy	Key Performance Indicators and Targets ²	Monitoring Mechanisms and Information Sources	Assumptions
<p>Goal A sustained reduction in the poverty of 44 300 poor households that are allocated leasehold forestry plots in 22 districts through increased production of forest products and livestock.</p>	<ul style="list-style-type: none"> Increase in the number of buffaloes owned by leaseholders* with data disaggregated by gender of the household head and by category of the poor. % of male and female children < five years malnourished (weight for age), chronically malnourished (height for age) and wasted (weight for height) compared to the level at programme start-up* with data disaggregated by gender of the household head and by category of poor. Number of leaseholders with improved food security (months per year) with data disaggregated by gender of the household head and by category of poor. <p>(Target 44 300 leaseholders.)</p>	Baseline survey and subsequent impact surveys prior to the Mid-term Review and Programme Completion review.	Political stability, security and limited internal or external shocks to the economy.
<p>Purpose of Components</p> <p>1. Leasehold Forestry and Group Formation</p> <p>Improved household forage and tree crop production from secure and sustainable management of leasehold plots.</p>	<ul style="list-style-type: none"> Number of leasehold groups using sustainable forest management systems and area. Number of leasehold groups reporting increased production from their plots. Number of leaseholders (with data disaggregated by gender of the household head) granted 40-year renewable leases. Proportion of the leasehold area covered by vegetation. Number of species present. <p>(Target numbers are: leaseholders 44 300; area of improved forage crops 8 860 ha and area of leasehold plots 31 000 ha.)</p>	<p>Programme management information system and participatory impact monitoring.</p> <p>Studies of vegetative cover and species diversity.</p>	Proven and acceptable technology and approaches are available. Leasehold forestry for poverty reduction remains a high-priority government policy.
<p>2. Livestock Development</p> <p>Improved household production of small livestock (goats).</p>	<p>Number of leaseholders (with data disaggregated by gender of the household head) reporting an increase in the size of their goat flocks.</p> <p>(Target 44 300 leaseholders.)</p>	Programme management information system and participatory impact monitoring.	As above
<p>3. Rural Financial Services</p> <p>Viable microfinance institutions (VFAs) are providing services to leaseholders.</p>	<ul style="list-style-type: none"> VFAs have portfolio at risk (>30 days past due) of <5%. % of the VFAs operationally self sufficient. <p>(Target 330 VFAs at the end of the programme period.)</p>	Programme management information system and VFA reports.	As above
<p>4. Programme Management and Coordination</p> <p>Government has developed the capacity to implement leasehold forestry as a poverty reduction programme in a gender-sensitive way.</p>	<ul style="list-style-type: none"> DFOs and LFD implementing leasehold forestry effectively as a poverty reduction programme with a focus on the development that benefits women. DLS providing livestock support services to leasehold groups in ways that support women. Leases given to households in joint names where appropriate. 	Programme management information system and participatory impact monitoring.	As above Improving the status of women remains a government policy.

² Indicators in bold are the RIMS indicators and those with * are the anchor indicators. The anchor indicator regarding buffalo ownership is tentative, pending RIMS finalization.

Objective Hierarchy	Key Performance Indicators and Targets ²	Monitoring Mechanisms and Information Sources	Assumptions
<p>Outputs by Component</p> <p>Output 1. Leasehold Forestry and Group Formation</p> <p>Leasehold groups functioning effectively and the leasehold plots developed according to their operational plans.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • 44 300 households with leasehold plots receiving programme-financed services with data disaggregated by gender of the household head. • All men and women members of the 3 300 new leasehold groups trained. • 3 300 initial five-year operational plans approved. • 3 300 new leasehold groups complying with their initial operational plans. • 4 000 revised five-year operational plans approved (including HLFDP leasehold groups). 	<p>Programme management information system and participatory impact monitoring.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - The proposed amendments to the forestry legislation re: leasehold forestry are enacted. - DOF hires service provider/s for mapping and planning and to provide female group promoters.
<i>Activities</i>	<i>Key inputs</i>	<i>Costs</i>	
<ul style="list-style-type: none"> • <i>District planning and coordination:</i> <ul style="list-style-type: none"> - Analyse district statistics and existing maps to determine priority VDCs. - Within priority VDCs identify potential target areas and communities. - Rank potential VDCs according to area of degraded forest and number of poor households. - Prioritize and select target VDCs and select priority sites and communities. - Coordinate activities at district and field levels. • <i>Group formation and forest allocation:</i> <ul style="list-style-type: none"> - Demarcate leasehold plots. - Form leasehold groups with 10-15 members each. - Prepare group constitution and operational plan. - Register leasehold groups and issue leasehold certificates. - Start group savings. - Revise operational plans after 5 years • <i>Social mobilization:</i> <ul style="list-style-type: none"> - Identify, recruit and train female group promoters. - Group promoters to: (i) undertake social mobilization of the groups; (ii) assist women to become leasehold forestry group members (citizenship); (iii) develop the capacity of the leasehold groups, including gender awareness training; and (iv) assist illiterate group members to gain access to adult literacy training. • <i>Land and forest development:</i> <ul style="list-style-type: none"> - Leaseholders end free grazing of the leasehold plots. - Prevent bush fires. - Provide on-site land development training for men and women. - Leaseholders develop the plots in accordance with their operational plans. • <i>Implementation support:</i> <ul style="list-style-type: none"> - Select and recruit temporary forestry staff. - Train existing and temporary forestry staff (leasehold policy, rules and regulations, technical aspects and gender issues). 	<ul style="list-style-type: none"> • Sets of district topographical maps. • Mapping and ranking of VDCs in PY1 contracted to one or more service provider/s. • 22 district planning workshops in PY1. • 22 district review workshops per year. • Staff allowances, associated transport and other operating costs. • Meeting costs for coordination. • Concrete posts for demarcation of 2 500 km of plot boundaries. • 22 sets of GPs equipment and 132 measuring tapes (six per district). • Training for forest rangers and livestock technicians in preparation of operational plans. • GP training for forest rangers. • Staff allowances and associated costs to identify and form 3 300 groups. • Prepare 3 300 operational plans and renew 4 071 groups. • Costs associated with obtaining citizen certificates. • 77 courses for training GPs. • Costs of 1 012 years of services provided by group promoters plus associated supervision and overhead costs. • Nursery materials, seeds, other planting material and soil conservation materials. • 66 training of trainers' courses for land development. • 66 conflict management training courses for technical staff. • Land development training for the members of 3 300 leasehold groups (men and women). • Non-formal training: 154 nursery courses, 462 forest management. • 198 study tours for leaseholders and group prizes. • 12 000 leasehold forestry calendars per year. • 57 motorcycles (38 initially). • Orientation training: 12 courses for officers, 88 for forest rangers, 66 for forest guards and 12 for accountants. • Salaries for 44 temporary rangers. • Operating costs, including staff TA/DA (3 300 days per year). 	<p>Base costs USD 0.24 million</p> <p>Base costs USD 0.97 million</p> <p>Base costs USD 1.37 million</p> <p>Base costs USD 1.25 million</p> <p>Base costs USD 1.10 million</p>	

Objective Hierarchy	Key Performance Indicators and Targets ²	Monitoring Mechanisms and Information Sources	Assumptions
<p>Output 2. Livestock Development</p> <p>Leaseholders have used improved livestock husbandry systems to manage the livestock distributed with support from the village livestock assistants.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Number of goats distributed (target 74 250 females and 3 136 males). • >95 % of leaseholders' goats managed using stall-feeding systems with data disaggregated by gender of the household head. • One active VLA per 20 leasehold groups. 	<p>Programme management information system and participatory impact monitoring.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - Proven and acceptable technology available. - DLS supports the village livestock assistants.
<p><i>Activities</i></p>	<p><i>Key inputs</i></p>	<p>Costs</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • <i>Goat production:</i> <ul style="list-style-type: none"> - Provide two goats per eligible household and one buck per eligible leasehold group. - Provide seeds and planting material of improved tree and forage species. - Provide vegetable seeds to each group - Vaccinate and drench goats. • <i>Livestock training and services:</i> <ul style="list-style-type: none"> - Select and recruit VLAs. - Train VLAs to provide simple livestock extension messages and health services. - VLAs provide leaseholders onsite animal husbandry training, advice and simple animal health services (vaccination, drenching and castration). - VLAs train to become VAHWs. - VAHWs provide leaseholders' animal health services. • <i>Implementation support:</i> <ul style="list-style-type: none"> - Select and recruit temporary livestock staff. - Train existing and temporary livestock staff (role of livestock in leasehold forestry, technical aspects and gender issues). 	<ul style="list-style-type: none"> • 74 750 female and 3 136 male goats. • <i>Stylo</i> seed (31 107 kg); grass seed (9 307 kg); planting material (62 034 bundles). • 3 300 leasehold groups provided with vegetable seeds. • Costs (materials and fee) for vaccinating and drenching 74 750 female and 3 136 male goats purchased and for 288 750 kids. • Allowances for DLSO staff and VLAs to participate in goat procurement (2 970 person days each). • Extension materials and simple equipment for 180 VLAs. • 12 initial training courses and 39 follow-up courses for VLAs. • Costs for 88 VLAs to train as VAHWs. • Design of VLA and leasehold group training courses • 18 030 non-formal training courses for the leasehold groups delivered by VLAs. • 29 motorcycles (19 initially). • 22 refrigerators, 44 cool boxes, 22 microscopes and laboratory material for 22 districts. • Training courses for junior technicians and/or junior technical assistants: social mobilization (15), animal husbandry (44), fodder and seed production (15), goat production (15), livestock feeding and breeding (10). • Refresher training courses for officers: fodder and seed production (15) and livestock production and feeding (10) • Salaries for 22 temporary livestock technicians. • Operating costs including TA/DA (3 300 days per year). 	<p>Base costs USD 3.44 million</p> <p>Base costs USD 0.38 million</p> <p>Base costs USD 0.96 million.</p>	
<p>Output 3. Rural Financial Services</p> <p>Village finance associations established to provide savings and credit services to leaseholders.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • 330 village finance associations established and operating. • Number of actively saving households. • Total savings balance in NPR. • No. of loans outstanding. • Gross loan portfolio. • Average loan size. <p>(Savings and loan accounts will be in joint name data disaggregated by gender not available).</p>	<p>Programme management information system and participatory impact monitoring.</p>	<p>Government resolves the current uncertain legal status of savings and credit cooperatives, including VFAs.</p> <p>DOF recruits service provider/s.</p>

COSTS AND FINANCING

Expenditure Accounts by Components – Base Costs (USD)

	Leasehold Forestry and Group Formation	Livestock Development	Rural Financial Services	Programme Management and Coordination	Total	Physical Contingencies	
						%	Amount
I. Investment Costs							
A. Vehicles	92 432	47 027	17 838	194 470	351 767	5.0	17 588
B. Equipment & Material	56 311	222 059	188 178	174 900	641 448	5.0	32 072
C. Formal Training	548 468	353 051	101 753	33 546	1 036 818	-	-
D. Non-formal Training /a	1 267 045	121 824	74 874	-	1 463 743	-	-
E. Workshops	255 676	-	14 189	83 784	353 649	-	-
F. Local Consultancies and Studies /b	1 191 373	33 885	636 096	293 716	2 155 070	-	-
G. On-farm Investments /c	460 743	3 293 488	-	-	3 754 231	-	-
H. Service Provider Overheads	39 967	-	32 679	-	72 646	-	-
Total Investment Costs	3 912 015	4 071 334	1 065 607	780 416	9 829 371	0.5	49 661
II. Recurrent Costs							
A. Salaries /d	463 784	231 892	-	313 016	1 008 692	-	-
B. Allowances	213 449	166 338	-	79 892	459 678	-	-
C. Operating & Maintenance	347 027	316 216	74 189	255 135	992 568	10.0	99 257
Total Recurrent Costs	1 024 259	714 446	74 189	648 043	2 460 938	4.0	99 257
Total Baseline Costs	4 936 274	4 785 780	1 139 797	1 428 459	12 290 309	1.2	148 918
Physical Contingencies	42 140	45 076	17 720	43 982	148 918	-	-
Price Contingencies	122 549	127 033	37 477	46 294	333 353	1.6	5 226
Total Programme Costs	5 100 963	4 957 889	1 194 994	1 518 735	12 772 580	1.2	154 144
Taxes	287 612	96 545	153 481	189 886	727 523	3.1	22 310
Foreign Exchange	82 810	153 532	118 255	206 255	560 852	4.8	26 707

a/ Direct training for leasehold groups' members

b/ Includes service provider staff: (a) the village-based Groups Promoters; (b) staff to support the District mapping and VDC ranking exercises; and (c) staff to support RFIs

c/ Includes goats, seeds, planting materials and VLA and VAHW kits, all provided as grants to leasehold members.

d/ Includes (a) existing positions allocated to the National Pasture and Animal Feed Centre and the Leasehold Forestry Division, and (b) additional ones for temporary forest rangers and JT/JTAs

Disbursement Accounts by Financiers (USD)

	Government of Nepal		IFAD Loan		IFAD Grant		Beneficiaries		Total		Foreign Exch.	Local (Excl. Taxes)	Duties & Taxes
	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%			
Vehicles	146 981	40.0	220 472	60.0	-	-	-	-	367 453	2.9	184 542	35 930	146 981
Equipment & Material	68 436	14.0	406 468	83.2	-	-	13 925	2.8	488 830	3.8	250 182	170 211	68 436
Consultancies, Service Providers & Studies	408 633	13.3	1 444 369	47.0	1 221 087	39.7	-	-	3 074 088	24.1	126 128	2 539 327	408 633
On-farm Investments	-	-	3 844 261	100.0	-	-	-	-	3 844 261	30.1	-	3 844 261	-
Operating Costs	424 083	8.5	4 573 865	91.5	-	-	-	-	4 997 947	39.1	-	4 894 475	103 472
Total	1 048 133	8.2	10 489 434	82.1	1 221 087	9.6	13 925	0.1	12 772 580	100.0	560 852	11 484 205	727 523

IMPLEMENTATION ARRANGEMENTS AND RESPONSIBILITIES

1. This Appendix provides some additional information with respect to the proposed implementation arrangements for the programme. These include the roles and responsibilities of the various programme partners.

Leasehold Forestry Section (LFS)/Leasehold Forestry Division (LFD), Department of Forests

2. There will be no Programme Management Unit established to manage and coordinate programme implementation. The LFS of the National Forest Division (NFD) is currently responsible for leasehold activities across Nepal. This responsibility will be transferred to an LFD when established by the DOF. DOF will be the lead agency for programme implementation, supported by the DLS, and will be responsible for managing the leasehold forestry and group formation component and the overall coordination of programme activities.

3. The roles and responsibilities of the current LFS and the LFD when established will be to: (i) procure equipment, including vehicles, goods and services (e.g. female group promoters [GPs], VFA facilitation, mapping and planning); (ii) recruit the temporary forest rangers required by the programme; (iii) establish within six months of programme effectiveness the M&E system conforming with IFAD's requirements for Results and Impact Management System (RIMS), to monitor the leasehold forestry and group formation component and supervise the overall operation of the system; (iv) manage the leasehold forestry and group formation component, including the supervision of the district programmes through the DFOs; (v) operate the Special and Programme Accounts; (vi) ensure that the programme's activities are coordinated with those of the other forestry donors in the programme districts, including the Nepal-Australia Community Resource Management and Livelihoods Project, the Natural Resources Management Sector Assistance Programme, the Nepal Livelihoods and Forestry Programme, the Nepal-Swiss Community Forestry Project, the Community Livestock Development Project, the Biodiversity Sector Project and with the *Terai* Landscape Strategy; (vii) mainstream gender and promote development that benefits women; and (viii) arrange for external evaluations of the programme and reviews (mid-term and completion).

4. In addition, the LFS/LFD will undertake a series of tasks every year related to planning, budgeting, accounting and reporting: (i) review, consolidate and approve the AWPB by 31 May of each year for inclusion in the national budget and review by IFAD and the Cooperating Institution; (ii) consolidate and process, on a regular basis, eligible programme expenditures incurred by DOF, DLS and the service providers for inclusion in withdrawal applications for submission through MOF to IFAD for reimbursement; (iii) prepare and maintain accounts for programme expenditures, consolidate these with those of the other implementing agencies to produce annual programme accounts for the year ending 15 July of each year, submit the detailed statement of programme expenditures to IFAD not later than 15 October of each year and arrange for the completion of the audit by 15 January of each year in line with the requirements of the Financing Agreement; (iv) based on the progress and annual reports from all the implementing agencies (DOF, DLS and service providers) submit six monthly and annual progress reports, in a format acceptable to IFAD and the Cooperating Institution no later than 31 August and 28 February of each year.

Department of Livestock Services

5. The DLS will work closely with the LFS/LFD and will implement the livestock development component of the programme, including activities at national and district levels. The roles and responsibilities of the LFD will be to: (i) establish within six months of programme effectiveness an M&E system for DLS activities at national and district levels that is satisfactory to LFD and supervise the operation of the system; (ii) manage the livestock development component, including the

supervision of the district activities through the DLSO, so that the implementation of the activities is coordinated with those of the DOF; (iii) increase the effectiveness of the livestock development component by ensuring effective field-level coordination with the AsDB-funded Community Livestock Development Programme; (iv) mainstream gender and promote development that benefits women; (v) recruit the temporary Junior Technicians/Junior Technical Assistants required by the programme; (vi) prepare an AWPB for the livestock activities (district and national levels) for submission to the DOF by 30 April of each year for inclusion in the programme AWPB; (vi) consolidate and process, on a regular basis, eligible programme expenditures for inclusion in withdrawal applications to be prepared by the DOF and submit these to LFD; (vii) prepare and maintain accounts for programme expenditures and submit these to LFD for inclusion in the annual programme accounts for the fiscal year ending 15 July of each year and submit the detailed statements of programme expenditures to LFD not later than 30 September of each year; and (viii) prepare six monthly progress and annual reports in a format agreed during programme start-up for inclusion in the programme's six monthly and annual progress reports, and submit these reports to LFD no later than 15 August and 15 February of each year.

Social Mobilization Service Provider(s) (SMSP)

6. Under the proposed programme, SMSPs will be contracted by DOF and will be responsible for the social mobilization activities, in particular for recruiting, training, coaching and supervising female GPs. GPs will be the main agents of social mobilization. Potential GPs will be female members of leasehold household groups, with literacy skills (preferably equivalent to at least eight years of schooling) and active in local grass-roots organizations. They will receive an initial short training and will then be engaged as GPs to coach intensively up to 20 leasehold forestry groups within walking distance of their homes. They will receive additional training every six months to increase their capacities. The role of GPs is to: (i) build links between leasehold groups and communities and the DFO and other line agencies, such as the District Education Office and the DLSO; (ii) motivate, mobilize and facilitate group formation; (iii) provide regular systematic support to leasehold groups on meeting management, leadership development, record-keeping, savings and credit management and provide simple mother and child health care, nutrition, sanitation and vegetable production messages; (iv) assist in training and extension activities of the DFO and DLSO; (v) attend all leasehold group meetings in their working area, to assist both these groups as required, and report to the DFO as to which groups need specific assistance (to manage a conflict for instance); (vi) assist the DFO in monitoring the leasehold forestry groups and sites; (vii) assist women or disadvantaged groups to obtain citizenship documents; and (viii) assist illiterate group members to access adult literacy training and widen the human resource base from which group leadership can be elected.

7. The GPs will be intensively coached and supervised by the SMSPs, through regionally based supervisors, who will be senior social mobilizers and who will visit each programme district every month, each covering five to six districts. These visits will coincide with the monthly DFO meetings, since the GPs will attend these meetings. In addition, there will be one national supervisor from the SMSPs to give guidance to the whole process, to coordinate the GP training programme and to coordinate with programme management at central level. The social mobilization service provider will be responsible for the regular six monthly training of the GPs on an average of seven days. The subject-matters covered will vary over time depending on actual needs, but will always focus on the role of the GPs.

Rural Finance Service Provider (RFSP)

8. Under the programme, the activities of the rural finance component will be implemented under the responsibility of an RFSP contracted to the DOF. The RFSP will be answerable to the Head of the LFS/LFD and will have the following responsibilities: (i) to train and assist the group promoters

employed by the SMSPs in assisting the leasehold groups to establish savings and credit activities; (ii) audit the annual statements of the savings and credit (i.e. leasehold) groups; (iii) train and advise members and officeholders of about 330 VFAs on governance, management, administration and accounts closing of a member-based rural financial institution; (iv) provide intensive guidance to each supported VFA during the initial 12 months of operation; (v) provide extensive onsite advice to the supported VFAs after the intensive guidance phase, responding mainly to the demand by VFAs; (vi) assist each supported VFA in the preparation of final annual accounts 12, 24 and 36 months after its formation; (vii) carry out two pilot studies on the safety of the deposits managed by the VFAs, and review and document the experience of the proposed term-deposit financing arrangements for VFAs; (viii) pilot potential improvements and variations of the VFA operational methodology (possibly including refinements of financial products or charging the VFAs fees for its services) and integrate the results of successful pilots in the regular VFA promotion activities; (ix) liaise with other promoters of member-based rural financial institutions to share experiences; (x) monitor the implementation progress of its own activities; (xi) establish and operate an RFI Monitoring System as a tool for administering and analysing key performance data on savings and credit groups and VFAs; (xii) review the components' implementation progress and impact annually; and (xiii) report every four months and annually to the DOF.

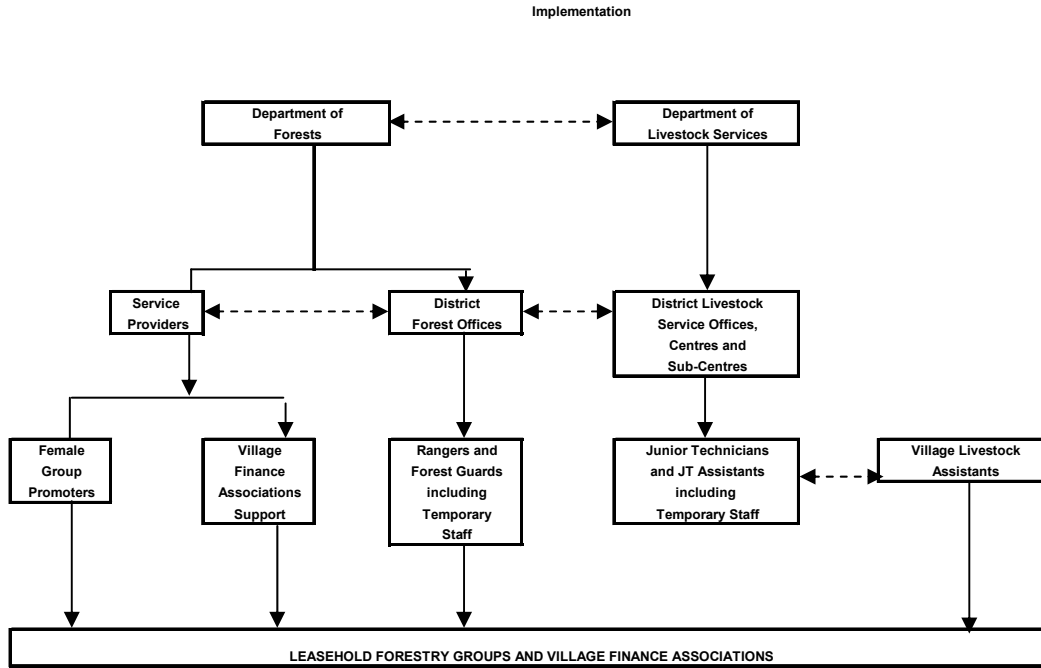
Mapping and Planning Service Provider(s) (MAPSPs)

9. Under the proposed programme, the Government is planning to identify and prioritize VDCs for programme implementation based on: (i) the availability of appropriate extensive areas of degraded forest that could be handed over as leasehold forest to groups of poor households; and (ii) the number of poor households living within a relatively short distance of the degraded forest. District planning exercises will use simple maps that indicate potential leasehold forest and a database (set of tables) that rank VDCs according to both potential leasehold forest area and numbers of poor households. Such maps and tables still need to be developed in 16 out of 22 programme districts. These will be prepared by one or more MAPSPs under contract to the DOF.

10. The MAPSPs will – in each of their assigned districts – apply a relatively cheap, simple and easily replicable mapping and ranking method developed under the Hills Leasehold Forestry and Forage Development Project (HLFFDP), consisting of: (i) a systematic field verification of the 1:25 000 and 1:50 000 topographical maps, in which colour markers are used to mark potential leasehold forest (and community forest) on these maps. Potential leasehold forest is degraded forest (denuded, bushy and/or very sparse tree cover) covering an area of at least 10 ha and located below 2 000 m, within 3 km of the nearest community. This may take two to four months fieldwork per district by an experienced ranger, depending on terrain, size and amount of forest; (ii) after the field verification, all topographical maps will be combined to produce a district-level overview map. The area of each identified potential leasehold forest is calculated, grouped by VDC, and entered in an Excel database; (iii) VDC-specific poverty data, e.g. ethnicity and literacy, are collected from district statistics and are also entered in this database; (iv) the Excel database is used to rank the VDCs according to area of potential leasehold forest and number of poor households, and a report produced accordingly; (v) the final output consists of large district overview maps that clearly visualize zones of high incidence of potential leasehold forest and district specific reports ranking VDCs according to poverty and potential leasehold forest area.

ORGANIZATIONAL CHART

Programme Organization Structure

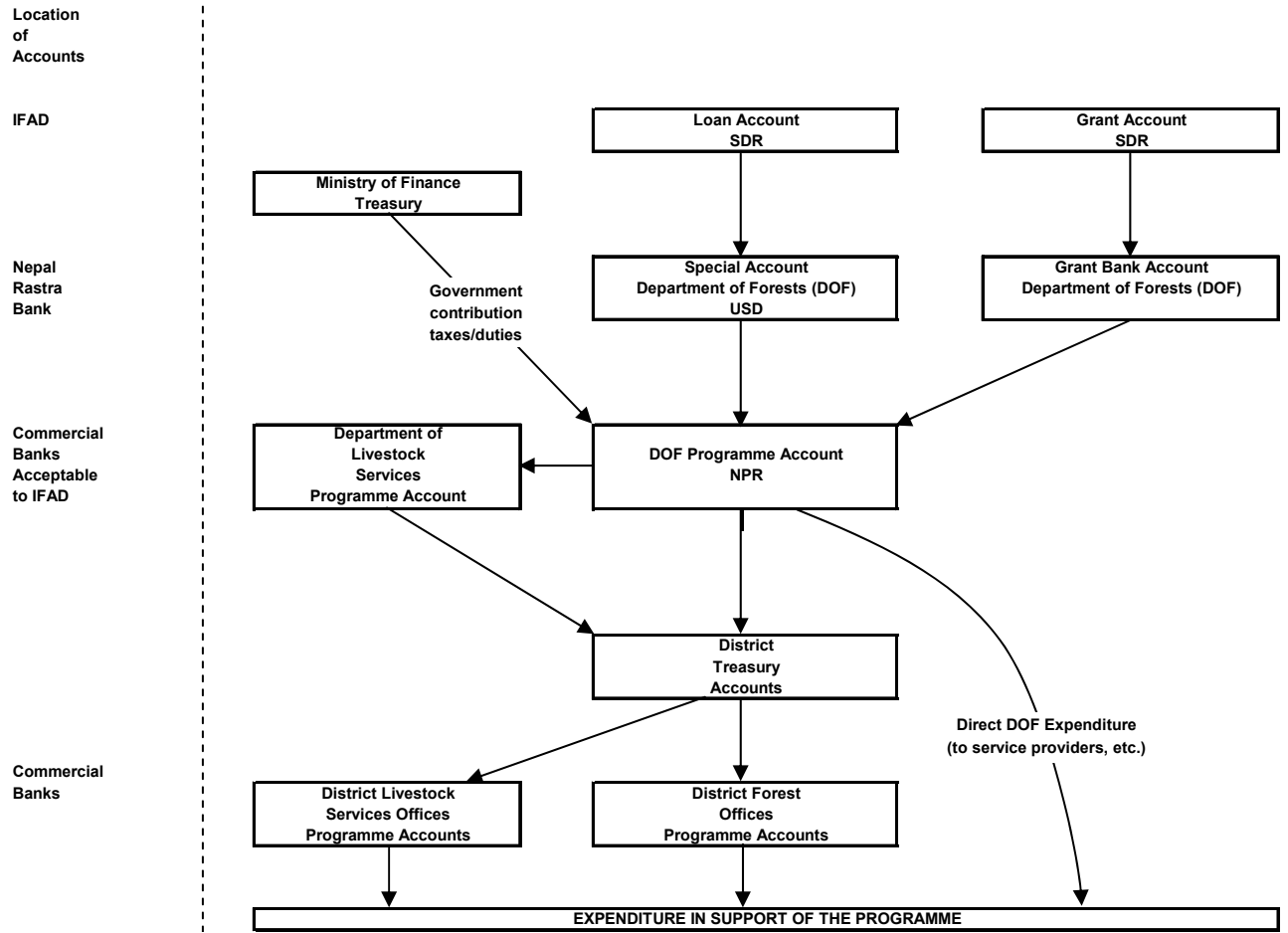


————— Implementation with reporting (in reverse).
 - - - - - Coordination

		Meetings/Year
National	Programme Coordination Committee	1
	Programme Coordination Working Group	3
	AWPB Preparation Sessions	1
Regional	Regional Coordination Meeting	2
	Forestry Review and Planning Workshop	1
	Livestock Review and Planning Workshop	1
District	District Coordination Committee (*)	3
	District Coordination Working Group (**)	6
Field	Field Level Coordination Group	3

(*) Replaced by the District Forest Coordination Committee in districts where the DDC has established such a committee.
 (**) Replaced by the District Forest Working Group where the DDC has established a District Forest Coordination Committee.

Flow of Funds



ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS

Financial Analysis

1. Based on 12 crop and livestock models, five household models that are considered representative of the programme target group have been prepared to analyse the impact of the programme on household incomes. Households are assumed to have access to 0.75 ha of leasehold land.

2. The models analyse the economic and labour effects of the leasehold forestry and livestock activities on the participating households. All models combine leasehold forestry activities with some livestock husbandry, thus marrying the fodder production of the former with the fodder utilization of the latter. Farm models one to three represent the poorest households as categorized in the Sustainable Livelihoods Analysis. They would not own any livestock without the programme and benefit greatly by the in-kind grants that assist them in establishing goat herds or replacing goat sharecropping. For modelling purposes, their leasehold plots are assumed to be established on shrub land, although in reality they may be allocated more productive degraded forest land. Farm models four and five represent the poorer and poor households following the Sustainable Livelihoods Analysis categorization. They already own some small stock, and use the programme support to introduce productive improvements. Their leasehold plots are assumed to be on degraded forest land. Farm model four depicts the technical improvements to an existing goat herd, a situation typical for many participating households. Farm model five models the introduction of two goats followed by their replacement by a dairy buffalo in year five. Overall, the models show that household income rises by between NPR 6 500 (USD 87) and NPR 16 000 (USD 216) per year. This increase is generated by the improved utilization of degraded forest and an increase in livestock husbandry activities.

3. The farm models show that in year six the annual net income generated by the leasehold forestry and livestock activities is NPR 9 000-10 000 (USD 122-135) per household. As a result, the participating households can be considered as emerging from poverty five years after starting leasehold forestry, a process to be completed after about ten years. The models therefore assume that the leaseholders will pay half the official lease fee of NPR 500 (USD 6.76) per ha five years after taking up the lease and the full fee five years later. This approach is consistent with the forest leaseholders' capacity to pay lease fees.

Economic Analysis

4. The incremental benefit stream comprises the economic net value of production from the leasehold plots and the associated livestock production, based on farm models. From the experience of HLFFDP, most leaseholders will benefit from their participation in the programme and the programme's benefits assume that 80% of the target group or 35 400 households will successfully adopt leasehold forestry and improve or start livestock production activities. The incremental economic costs have been calculated by deducting price contingencies and taxes and duties from the financial values. The cost stream includes the annual operating costs of the LFD and the National Pasture and Animal Feed Centre in DLS after the end of the programme period, even though the staff are seconded government employees and as such the assumption is conservative. Given the above benefit and cost streams, the estimated economic rate of return is 16% over 20 years. A 10% increase in costs and a 10% decrease in benefits or a delay in the benefit stream by one year each reduce the rate of return by no more than about 2%. Only extreme delays in realizing programme benefits (two years or more), or thoroughly unsustainable programme benefits (represented by an annual 20% decrease of benefits after PY 10) would jeopardize the economic viability of the programme.

CONFLICT SITUATION

1. The appraisal process for the Leasehold Forestry and Livestock Programme included a thorough review of the relationship between the current insurgency and the proposed programme. This included consultation with major development partners in Nepal. While the situation is changing rapidly, the following was notable at the time of appraisal finalization in July 2004.
2. At the time of the Nepal Development Forum held from 5 to 6 May 2004: (i) the Government indicated strong ownership and commitment to the PRSP, including a specific recognition of the root causes of the insurgency and the urgent need to address poverty, inequality and the long-standing exclusion of marginalized groups from the development process; (ii) the main political parties indicated that they supported the PRSP and a continuation of donor-funded programmes; (iii) the major donors indicated that they were maintaining their presence in Nepal; and (iv) agencies with lending instruments similar to IFAD (World Bank and AsDB) indicated that they are continuing to process and present new projects to their Executive Boards. In this regard, the World Bank approved two new projects for Nepal in June 2004 and a third was approved in July. To conclude, there was a consensus at the Forum that the development community should remain engaged in Nepal to support implementation of the PRSP. Any disengagement from Nepal at this stage would hurt the poor and the excluded disproportionately.
3. In respect to the question of whether projects are able to operate at the field level in the current situation, the following is notable: (i) the United Nations system and the bilateral donor community in Nepal have prepared “Basic Operating Guidelines” stipulating how to operate in insurgency areas; (ii) major United Nations-financed projects in Nepal (for example the Participatory Decentralized Development Programme/Local Governance Programme – PDDP/LGP) have been able to continue to operate in spite of the insurgency, although they are sometimes subject to localized disruptions; (iii) IFAD-financed projects in Nepal, including the HLFFDP and WUPAP, have similarly been able to continue operating; (iv) in many rural areas, while project-financed NGOs and locally recruited social mobilizers have been able to operate, it is proving increasingly difficult for government staff to work; and (v) in early May 2004 three bilateral agencies (SNV, DFID and GTZ) suspended operations in a number of western districts in response to threats against SNV in Nepalganj.
4. Looking closely at the experience of leasehold forestry, the following factors are notable: (i) the LFLP is designed to focus on one of the major root causes of the insurgency, through helping to redress social inequality by providing the poor with long-term secure access to land; (ii) NGO staff such as the female GPs implementing HLFFDP have been able to operate effectively in Maoist areas; (iii) similarly, the ongoing leasehold forestry component of WUPAP in Humla, Jumla, Bajhang and Bajura has been able to operate effectively in 2004 with 132 leasehold groups formed, 82 operational plans prepared, and 1 000 ha of leasehold certificates approved by June 2004; (iv) should the situation remain as it is, or get worse, government field staff will find it increasingly difficult to work, implying an even greater role for contracted service providers such as the female GPs; and (v) under HLFFDP, there have been some instances where leasehold groups have stopped their savings programmes to avoid extortion by the Maoists. Clearly, under these circumstances an end to the insurgency is essential for rural financial service activities to operate effectively.
5. To conclude, in respect to the strategy adopted by IFAD, and pending any radical change in the situation at the national level, the Fund will proceed as follows: (i) respond to the strong demand from the Government and the PRSP priority for leasehold forestry by continuing to process the programme to the December 2004 Executive Board; (ii) ensure flexibility during implementation in order to respond to field realities; (iii) ensure implementation is informed by the United Nations “Basic Operating Guidelines”; and (iv) ensure implementation procedures are transparent and that programme staff are recruited from the targeted villages (for example the female GPs and VLAs).

